الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسـم التاريخ

الرقم التسلسلي:...../2019

النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر اواخر العهد العثماني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي شعبة تاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830

إعداد الطالبة:
نوية قرين

إشراف الدكتور:
محمد السعيد قاصري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
مصطفى عبيد	رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
أ.د. محمد السعيد قاصري	مشرفا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
ا.د ابوبكر الصديق حميدي	عضوا مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة

السنة الجامعية:1439-1440هـ/2018-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

وقال أيضا: "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ"

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي أنار لنا درب الحياة للعلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

في البداية أتقدم بشكري الجزيل عرفانا وتقديرا للأستاذ الدكتور الفاضل المشرف على هذا العمل "قاصري محمد السعيد" لما أمدني به من نصائح أنارت لي دربي ومكنتني من إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أوجه شكري كذلك إلى الأستاذة الفاضلة "أمال معوشي" والتي أمدتني كذلك بيد المساعدة في هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في دعمي لإنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا ... والحمد لله بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على النبي محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين.

أما بعد: أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من حملتني وهنا على وهن وسقتني عذب الحنان وباركتني بدعواتها منذ مولدي وسهرت من أجلي الليالي نبض قلبي ومنبع وجودي أمي الحبيبة "لويزة" شكرا لكي على كل مافعلته من أجلي أحبك.

إلى رمز الوجود والصمود والجهاد من أجلنا

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وتحدي وأن العلم سلاح لمن لا سلاح له.

إلى صاحب الصدر الرحب والقلب الطيب الذي أمدني بسخاء وكرس حياته من أجل تعليمي.بث فيا روح الصبر والعطاء وبث مكارم الأخلاق والذي شجعني على تكملة مشواري الدراسي، وأنه سيكون الدرع الواقي لي، إليك أنت "أبي الغالي" "أسعيد" فشكرا على كل ما فعلته ولازلت تفعله من أجلي، شكرا لكما والداي أطال الله في عمركما وأدام عليكم الصحة والعافية إن شاء الله.

إلى كل من يعز على قلبي أخواتي وأختي: رضا عبد الباري، نضال، يوسف، ندى.

وإلى كل من زميلاتي زهيرة، مريم، صبرينة

مقدمة

التعريف بالموضوع:

يرتكز الاقتصاد بصفة عامة على جملة من العناصر الأساسية وهي الزراعة والصناعة والتجارة بأشكالها المختلفة الداخلية والخارجية، وكذلك الموارد المالية التي تشترك فيها جميع القطاعات، ويقاس تطور المجتمعات بمدى وفرة هذه العناصر وعلى كيفية استغلالها وتسخيرها لصالحه، فكلما توفرت وتم التحكم فيها تحسن مستوى معيشة السكان، وذلك نظرا لانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على قدرتهم الشرائية، بحيث أن قوة الاقتصاد تكمن أساسا في صحة مؤسساته الاقتصادية التي كان يعطى لها نوعا من الاستقرار والرخاء في جميع الميادين.

ولأخذ فكرة عن الوضع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة العثمانية يجب الاحاطة بالنشاط التجاري في كل من الريف والمدينة لأنهما مجتمعين بمقتضى صورة أو جزء من الاقتصاد في الجزائر خلال العهد العثماني، ونجد هذا الموضوع من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة لأنه يمس الوضع الاقتصادي في الجزائر العثمانية ولهذا نجدهم ركزوا على عدة جوانب منها الجانب الاقتصادي بصفة عامة وإدراكا بأهمية وقيمة هذا الموضوع ارتأينا تناول جانب مهم في تاريخ الجزائر الحديث وهو الجانب التجاري الذي يعد من أهم الجوانب الاقتصادية وهو موضوع دراسة بحثنا التي اخترنا له العنوان التالي "النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر خلال العهد العثماني" وانطلاقا من هذا المفهوم فإننا نقول بأن النشاط التجاري كان يعتبر الاقتصاد من أهم عناصر الدورة الدورة الاقتصادية، وكذلك مرآة عاكسة للواقع الاقتصادي في الجزائر، حيث تتوقف عليها حيوية الأسواق الداخلية والخارجية ومنشطا لحركة تبادل السلع والمنتجات بين الريف والمدينة في الجزائر العثمانية وذلك لكون المدينة هي الوسيط في الاتصال بين أجزاء الريف، فكانت تجمع بين هاتين الأخيرتين علاقة تجارية وطيدة كانت تتم إما عن طريق حاجة سكان الريف إلى البضائع فتقوم المحلات بالبيع المفرد، أو المدينة التي كانت تقوم بتلبيتها لهم، وهذا كان يتم إما عن طريق رحلة يومية أو أسبوعية وفي بعض الأحيان إلى أكثر من ذلك.

أسباب اختيار الموضوع: أما عن دواعي اختياري للموضوع فيكمن أبرزها في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

1-إبراز ماهية النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر خلال العهد العثماني ومعرفة مدى تأثيره ومساهمته في الجانب الاقتصادي.

2-تبيين أهمية النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر وإظهار للقارئ بعض الذي كانيجهله.

3-معرفة أهم العوامل التي أدت إلى إبراز نشاط الحركة التجارية وأهم المبادلات السلعية والمنتوجات التي كانت في كل من الريف والمدينة خلال العهد العثماني.

أما الأسباب الذاتية فكانت كالتالي:

1-الرغبة الشخصية في دراسة الجانب الاقتصادي واختيار الجانب التجاري كموضوع بحث.

2- الرغبة وحب الاطلاع والتعرف على الأنشطة التجارية التي كانت بالجزائر خلال العهد العثماني.

3- الرغبة في المساهمة ولو بشكل قليل ومتواضع في محاولة إثراء هذه المعرفة والتي قد يستفيد منها الباحث مرة أخرى.

4-رغبتي وميولي الشخصي لهذا الموضوع والاطلاع على الكتب واكتساب معلومات مختصة في الموضوع.

أما عن الإشكالية المطروحة عن دراسة مثل هذه المواضيع فهي كالآتي: كيف ساهم النشاط التجاري في كل من الريف والمدينة بالجزائر خلال العهد العثماني؟ وهل كان له أثر في ذلك؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

1- ماهي أبرز العوامل التي أدت إلى ازدهار وتطور التجارة في تلك الفترة؟

2- هل أدى مساهمة النشاط التجاري إلى أضرار في ذلك؟

3- ماهي أهم المراكز التجارية وأهم الأسواق التي كانت موجودة بكل من الريف والمدينة بالجزائر خلال العهد العثماني.

4- ماهي أهم العملات التي كانت متواجدة بكل من الريف والمدينة في تلك الفترة؟

خطة ابحث ومحتواها: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وعن الأسئلة المتوالية معها بغض النظر إلى كل ما استطعنا تحصيله من مادة علمية حول هذا الموضوع ومتطلباته ارتأينا أن نقسم موضوع البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وقائمة الملاحق والقائمة البيبليوغرافية، فجاء الفصل الأول بعنوان تركيبة المجتمع الجزائري والذي اندرج تحته مبحثين جاء كل مبحث بمطلبين فكان عنوان المبحث الأول التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بالريف، فكان تحته المطلب الأول بمفهوم الريف والمطلب الثاني سكان الريف، أما المبحث الثاني فكان كذلك بعنوان التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بالمدينة واندرج ضمنه مطلبين الأول بعنوان مفهوم المدينة والمطلب الثاني سكان المدينة.

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان ركائز النشاط التجاري بالريف والمدينة في الجزائر خلال العهد العثماني والذي اندرج تحته هو الأخير كذلك بمبحثين جاء كل مبحث بأربع مطالب جاء المبحث الأول بعنوان مراكز التواصل التجاري بالريف الجزائري والذي اندرج تحته المطلب الأول بعنوان الأسواق الأسبوعية والمطلب الثاني بعنوان القوافل التجارية الشهرية والباعة المجولون والمطلب الثالث بعنوان القوافل الكبرى بالريف الجزائري أما المطلب الرابع والأخير فكان بعنوان نشاط اليهود التجاري. أما فيما يخص المبحث الثاني فقد كان بعنوان مراكز التواصل التجاري بالمدن الجزائرية والذي كذلك اندرج ضمنه أربعة مطالب جاء المطلب الأول بعنوان الأسواق والسويقات والمطلب الثاني المراكز التجارية الكبرى بالمدن الجزائرية أما فيما يخص المطلب الثالث فكان بعنوان الفنادق والمقاهي والمطلب الرابع والأخير فاندرج بعنوان الدكاكين والحوانيت. أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير فهو كذلك ضمنه مبحثين وكل مبحث كان يندرج تحته أربع

مطالب فكان عنوان الفصل الثالث النشاط التجاري في الأرياف ومدن الجزائر خلال العهد العثماني، فالمبحث الأول بعنوان الطرق والوسائل المتعامل بها ضمن النشاط التجاري والذي جاء تحته أربع مطالب كان المطلب الأول بعنوان المبادلات التجارية والمطلب الثاني بأسعار المواد بالأسواق الجزائرية والمطلب الثالث بعنوان العملة المتداولة أما المطلب الرابع فكان بعنوان المحتسب (إدارة الأسواق والأسعار). أما المبحث الثاني والأخير فكان بعنوان معاملات وضوابط النشاط التجاري والذي أيضا اندرج تحته أربع مطالب جاء المطلب الأول بعنوان العوامل المتحكمة في النشاط التجاري والمطلب الثاني بعنوان طرق المواصلات التجارية والمطلب الثالث بعنوان رسوم المكسعلى الأسواق في الريف والمدينة أما المطلب الرابع والأخير فكان بعنوان الضرائب المشتركة بين اليف والمدينة بالإضافة إلى الملاحق والقائمة البيبليوغرافية.

المنهج المتبع:أما عن منهجالمتبع في دراسة هذا الموضوع والذي ارتأينا أن الأنسب لموضوعنا هو المنهج التاريخي الوصفي، لأنه كان يصف لنا أهمية هذه التجارة وحركة المبادلات التجارية في الريف والمدينة وكذلك الأسواق التي كانت موجودة... وغيرها.

المصادر والمراجع المعتمدة في البحث: ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع وكذلك بعض المقالات والمجلات دون أن ننسى الرسائل الجامعية، ومن خلال هذا يمكننا تقسيمها كالآتي:

بالنسبة للمصادر نذكر كتاب لسان العرب الجزء الأول لابن منظور الإفريقي والذي أفادني في التعرف على مفهوم المدينة وكذلك شارل أندري جوليان في كتابه تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب) من الفتح الإسلامي إلى 1830 والذي أفادني في التعرف على العوامل المتحكمة في التجارة وأيضا كتاب صالح العنتري بعنوان مجاعات قسنطينة والذي استفدت منه في العوامل المضرة بالنشاط التجاري وكذلك كتاب وصف إفريقيا لحسن الوزان والذي اعتمدت عليه في التعرف على بعض الضرائب التي كانت مشتركة بين الريف والمدينة.

أما بالنسبة للمراجع فاعتمدت في أغلب الأحيان على نصر الدين سعيدوني بمختلف مراجعه لأنه أفادني كثيرا في إعداد هذا البحث منها:كتاب الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار السلطان أواخر العهد العثماني والذي أفادني في التعرف على قبائل المخزن وكذلك في كتابه النظام المالي والذي أفادني في التعرف على مختلف العملات التي كانت متداولة... وغيره من المراجع لنص الدين سعيدوني كما نجد أمين محرز في كتابه الجزائر في عهد الأغوات (1671-1659) والذي أفادني بدوره كثيرا وبالأخص في التعرف التركيبة السكانية بالجزائر وأيضا نجد محمد العربي الزبيري في كتابه التجارة الخارجية للشرق الجزائري والذي استفدت منه في التعرف على طرق المواصلات التجارية وأيضا المنور مروش دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار، المداخيل) الجزء الأول والذي أفادني بدوره على التعرف لمختلف الأسعار التي كانت متداولة في الأسعار دون أن ننسى المجلات والمقالات وكذلك الرسائل الجامعية والتي كان لها دور مهم وأساسي في إفادتي لهذا البحث لمختلف العناصر.

صعوبات البحث: إذا أتينا إلى ذكر الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث نجد بأن أي بحث أكاديمي لا يخلو من أي صعوبة ونذكر منها:

1-قلة المصادر التي تتعلق بالموضوع ككل وخاصة في الجانب التجاري.

2-عدم وجود مصادر ومراجع مختصة فقط بالجانب التجاري.

3- ضيق الوقت المخصص لهذه الدراسة وكذلك صعوبة ترجمة بعض الكتب الأجنبية لهذا الموضوع.

4- تشابه الكبير في المعلومات لدى بعض المراجع وعدم التفرقة بينها.

الفصل الأول: تركيبة المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بالريف.

المطلب الأول: مفهوم الريف.

المطلب الثاني: سكان الريف.

المبحث الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بالمدينة.

المطلب الثالث: مفهوم المدينة.

المطلب الرابع: سكان المدينة.

تمهيد:

عرفت الجزائر خلال العهد العثماني، تركيبة اجتماعية متنوعة بين السكان الأصليين من الجزائريين والوافدين إليها، فبعضهم استقر بالمدن والبعض الآخر في الأرياف مشكلين بذلك مجموعتين مختلفتين من حيث التعداد السكاني والمكانة الاجتماعية.

المبحث الأول: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بالريف.

المطلب الأول: تعريف الريف.

هو مصطلح يطلق على المناطق السهلية، والجبلية، السهبية، وشبه الصحراوية التي يسكنها مجموعات بشرية مستقرة، وتسكن القرى، والأكواخ، والخيم، ويمتهن سكان الريف فلاحة الأرض وتربية المواشي، بالإضافة إلى الحرف والتجارة.[1]

بالإضافة إلى ذلك يعرف الريف بصغر مساحته مقارنة مع المدينة، يشتمل أيضا على عدد من الأبنية البسيطة الخاصة، إما للسكن أو لتربية المواشي، فكانت تمتاز هذه المباني السكنية بتنظيمها العشوائي، وتلاصقها مع بعضها البعض في أغلب الأحيان، وذلك مع توفر عدد بسيط من المراكز الصحية والعامة، ذات الخدمات المختلفة البسيطة، وكان يعتبر المجلس القروي هو المسؤول الأول عن شؤون الريف المختلفة، أما بالنسبة للتعداد السكاني في الريف فكان يختلف من ريف لآخر، فكان يتراوح بين بضع مئات و بضع آلاف شخص.[2]

المطلب الثاني: سكان الريف.

1- قبائل المخزن: وهي قبائل تابعة للسلطة العثمانية، عن طريق تجنيد بعض القبائل واستعمالها كقوة ضاربة في الأرياف، وهي نوعان، الفلاحية والمخزنية، وكان دور هذه القبائل هو مساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد والعصيان، التي كانت تقوم به بعض القبائل، وفي المقابل كانت هذه القبائل "المخزنية" تتمتع ببعض الامتيازات كإعفائها

1- ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، ج1، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص107.

532: 14 س موقع الكتروني. WWW.Startimes.com

من دفع بعض الضرائب ماعدا التي أقرها الإسلام كالزكاة والعشور.[1]

بالإضافة إلى أن قبائل المخزن كانت تضم بعض القبائل مثل: قبائل الأعراش التي كانت تتألف من مجموعة قبائل، وعشائر مختلفة الأصل، فالمكانةوالأعراف والتقاليد، وكان لكل من هذه القبائل زعيمها وكبيرا يمثلها في مجلس العرش ويدافع عن مصالحها، وكانت تنتمي هذه القبائل إلى عرش الزمالة والذي كان يتشكل من ثمانية (08) عروش، وهي: المخاليف والفراديدة والوادردية، والمختارية والقدادرية وكانت هذه العروش توجد بالغرب الجزائري وأيضا غيرها من العروش الأخرى، حيث كان يتولى قيادة مخزن الزمالة من المخاليف في مدينة وهران وهو المرسلي بن محي الدين، وتولى من القدادرة محمد الوهراني.[2]

2- قبائل الرعية: وتعرف قبائل الرعية بأنهم أفراد الشعب الذي يمكن لأهالي المخزن باستخدامهم وتجنيدهم في كل وقت. فهم تحت تصرف أهل المخزن ورهن أموالهم، وتؤلف غالبية سكان الريف الذين يقومون بممارسة الزراعة، فأفراد جماعات الرعية يقومون بخدمة أراضي الدولة كأجراء أو خماسين أو باستغلال الأراضي الخاصة بهم، وهذا نظرا لخضوع جماعات الرعية لموظفي الدولة فهي مطالب بتقديم أنواع عديدة من الجبايات والمساهمة بخدمات إلزامية "التويزة" لمصالح الدولة، وموظفيها وأعيانها، كما أنها ملزمة بتنفيذ تعليمات موظفي الجهاز الإداري المركزي من شيوخ وقادة وعشائر، فالشرق الجزائري مثل قبائل الرعية به تخضع إلى 24 قائد و11 شيخا.[3]

3- قبائل الأجواد: وهم طبقة الأغنياء أو البنلاء الذين فرضوا وجودهم أمام السلطة المركزية العثمانية، ولم يكن أمام العثمانيين إلا الاعتراف بنفوذ هؤلاء الأجواد فأحيانا تكون العلاقة بينهم ودية وأحيانا أخرى تكون علاقة صراع، وكان قادة الأجواد أسيادا في

1- ليلى تيتة، "تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القر 19"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع17، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص138.

2- نصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني**، طبعة خاصة، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص422.

3- المرجع نفسه، ص423.

مناطق نفوذهم يجمعون ويفرضون أعمالهم دون تدخل السلطة.[1]

4- القبائل البعيدة عن نفوذ الحكم: وهي المقيمة في الجهات النائية، وهي عادة المناطق الجبلية والأقاليم الصحراوية سواء منها القبائل المتعاونة أو المعادية للسلطة المركزية، وهي تشكل تجمعات قبلية كبيرة تعرف بالأحلاف أو المشيخات أو النجوع، تتصرف حسب مصالحها ومن منطلق موقعها ومكانة زعمائها، وهذا ما جعلها ترتبط بعلاقات خاصة مع الحكام تضمن لها الاستقلال الفعلي والانتفاع بالتسهيلات التي يوفرها الحكام لها مثل: تصريف إنتاجها في المدن وشراء حاجاتها من الأسواق، وهذا عندما تضطر إلى دفع المطالب المخزنية (اللزمة).[2] فهي لا تلتزم بها خضوعا أو تبعية، وإنما لتجنب الآثار المدمرة الفصلية (المحلات) أو مقابل أراض زراعية ومراع إضافية أو للحصول على تسهيلات في التبادل التجاري، ولهذا فهي لا تتردد في إعلان العصيان والقيام بالتمرد في حالة إقدام الحكام عن الحد من نفوذها أو الانقاص من مكانتها، كما هو الحال بالنسبة لبعض من القبائل الجبلية مثل الأوراس، الحضنة، جرجرة، الونشريس، والضرارة بالجزائر ...إلخ.[3]

المبحث الثاني: التركيبة السكانية للمدينة.

المطلب الأول: مفهوم المدينة.

- تعريف المدينة: كتب ابن منظور الإفريقي في لفظ المدينة، أنها مشتقة من الفعل "مدن" ويقول العرب "مدن" أي بمعنى المكان الذي أقام به. وتجمع على مدائن ومدن.[4] وبناء على ما ورد في لسان العرب نلاحظ أن المدينة مرتبطة إلى حد بعيد بالاستقرار البشري في المكان المجسد في الحصن، لأن المدن كانت منذ فجر التاريخ عبارة عن حصون وقلاع. والعالم الإسلامي لا يشيد عن ذلك بما في ذلك الجزائر قبل وأثناء العهد

1- خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، جامعة قسنطينة، 2006، ص66.

2- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق تع تح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، (د.م.ن)، ص ص50-51.

3- ليلى تيتة، المرجع السابق، ص140.

4- ابن منظور الإفريقي، المصدر السابق، ص ص111-112.

العثماني.

وقد تلتقي لفظة المدينة بلفظة الحاضرة، وأن كلاهما يدلان على أنها مركز تجمع بشري دائم، إلا أن البعد البشري الذي ركز عليه علماء الإسلام مثل ابن خلدون والفرابي والمقريزي وأبو حنيفة لم يكن كذلك عند بعض الباحثين والمفكرين في موضوع المدينة العربية الإسلامية، وقد عرفها البعض منهم بأنها المكان التي تقام فيه الحدود، وتؤدى صلاة الجمعة، فلذلك هي مرتبطة بمسألة القضاء والعدالة والشعائر الدينية الجماعية.[1]

كما نجد أن المدينة كانت تشتمل على عدد كبير من الأبنية العالية والضخمة الواقعة ضمن مخططات تنظيمية معينة، والتي تفصلها عن بعضها البعض، شوارع وطرقات واسعة، وتحتوي المدينة على كافة المرافق الصحية والمرافق العامة من مختلف أنواعها سواء كانت حكومية أو أهلية.[2] وكانت المقاطعة هي المسؤول الأول عن تدبير شؤون المدينة وتطويرها، أما تعدادها السكاني فعادة ما يزيد عن عشرات الآلاف من الأفراد الذين يعملون في مختلف المهن مثل: التجارة والصناعة، الوظائف الحكومية والوظائف المهنية والبناء والتعمير.[3]

المطلب الثاني: أهم سكان المدينة.

باعتبار أن العثمانيين دخلوا إلى الجزائر وأحدثوا فيها العديد من التغيرات. فبطبيعة الحال فإن الميدان الاجتماعي سيعيش تغير وتظهر في وسطه العديد من الفئات الاجتماعية اتخذت شكل هرميا تمثل فيما يلي:

1- فئة الأتراك والكراغلة:

- فئة الأتراك: تعتبر فئة الأتراك من الفئات الاجتماعية التركية، وذلك منذ ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية عام 1519م حيث تشكلت النواة الأولى لفئة الأتراك العثمانيين

1- نصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية الجزائر- تونس- طرابلس الغرب من القرن 10-14هـ/16-19م"، **حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية**، الحولية 31، قسم التاريخ، جامعة الكويت، 1431هـ/2010م، ص57.

2- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تع وتح: إسماعيل العربي، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص54.

3- عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة، الجزائر، (د.ت)، ص ص32-33.

في الجزائر من الجند الانكشاري، ومن المتطوعين الذي أرسلهم السلطان العثماني سليم الأول عام 1520م، إلى خير الدين بربروس[1]، وكانت هذه الفئة متماسكة بلغتها التركية وبمذهبها الحنفي، تخضع لنظام قضائي خاص بها، ولها امتيازات حيث تمركزت في مختلف جهات الجزائر. شرقا بقسنطينة وعنابة وبسكرة وتبسة أما في الوسط فقد شهدت مدن المدية والجزائر والبليدة، تمركزا كبيرا لها، كما استقطبت الجهة الغربية لهذه الفئة في كل من مازونة، وهران وتلمسان.

وقد وصل عدد الأتراك سنة 1829م في بايلك الغرب 1300 تركي. وفي بايلك الشرق 1700 تركي. وفي مدينة الجزائر 3976، وفي بايلك التيطري حوالي 250. وبلغ العدد الإجمالي لهم 7876 تركي. إذا أضفنا المحلات التي بلغت 400 محلة، إلى جانب المعطوبين 250 معطوب.[2]وكانت هذه الفئات تتمركز في الحصون والثكنات مثل: حصن القصبة، وثكنة الخراطين وكذلك في الحاميات والسفارات الموجودة بكل من قسنطينة وعنابة وترجع قلة العنصر التركي إلى حالة العزوبة التي كان يعيشها أغلب أفراد الجيش التركي العامل، فضلا لتعرضهم للكثير من الأمراض والأوبئة. التي كانت تظهر عادة في السفن التي يأتي فيها الأتراك. وبالرغم من الظروف التي كانوا يعيشونها أدى إلى تلاشي بعض الأقلية التركية، ولهذا حرص الدايات على تشجيع المغامرين والمتطوعين الأتراك للعمل بأجواق الإيالة، حتى بعد القضاء على فرقة الانكشارية من طرف الداي خوجة عام 1817م، بدليل أنه في سنة 1818م تم نقل 234 تركيا من الأناضول إلى الجزائر، أما العزلة التي ظل يعيشها الأقلية التركية. فترجع إلى رغبة الحكام الأتراك في المحافظة على امتيازهم وميل غالبية العناصر التركية إلى التمسك بعاداتهم ولغاتهم.[3] ويفقد جند الأتراك هذه الامتيازات بمجرد مصاهرته واختلاطه بالسكان المحليين.

1- محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص143.

2- نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص56.

3- مؤيد محمود المشهداني وسلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، **مجلة الدراسات التاريخية والحاضرية**، مج5، ع16، جامعة تكرت، نيسان 2013، ص419.

– فئة الكراغلة: تناولت العديد من الدراسات مفهوم ومصطلح الكراغلة، ومعناهم هم نتاج المصاهرة بين العثمانيين وسكان الجزائر، أما من حيث المصطلح فان الكراغلة نجدها قد كتبت في عدة أشكال نذكر منها: قول غولي، قرغلان. وكلمة غول تعني "ابن" في اللغة التركية، وقد استعمل هذا المصطلح للإشارة إلى أبناء الزواج المختلط في المناطق التي عرفت الوجود العثماني كبلاد شمال إفريقيا. ولقد أطلق الأتراك هذه العبارة على الكتاتيب العسكرية، "قول" وعلى جامعي الضرائب "أوغلاني" وعلى أفراد الشرطة "قولوق" وغيرها.[1]

ونجد في المراجع الحديثة رسمت كلمة الكراغلة برسم الكولوغلاري[2]، ويعني أبناء العبيد لدى السلطان ينحدرون من الهيئة الحاكمة أي الأتراك، ونجدهم في الطبقة الثانية بعد فئة الأتراك،كما أنهم تولوا العديد من الوظائف الإدارية والرتب العسكرية. لا يحق للأهالي توليها وإنما هي لاختصاص عناصر الهيئة الحاكمة وأبنائهم في الطبقة الأولى فقط، وهم القول أو غاليون الحقيقيون.ومن هنا فإن كلمة الكراغلة هم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات فهم أقرب إلى الأهالي حيث شكل هؤلاء الكراغلة طائفة فوق الطوائف الأخرى، ولكن تحت طائفة جنود الأتراك الذي انتشروا في مختلف مناطق البلاد: الجزائر، تلمسان، قسنطينة، عنابة، المدية، مازونة، القليعة، بسكرة، مستغانم، مليانة ومعسكر.[3]

2- قبائل الحضر: تعتبر فئة الحضر من أهم الفئات المتواجدة في مدن الجزائر وخاصة مدينة الجزائر، حيث يتراوح عددهم بين 30 و 40 ألف شخص.عملت هذه الطبقة في العديد من المجالات، واهتمت بتنمية ثروتها واستغلال أملاكهم، والاستثمار في مزارعهم الواقعة بقرب المدينة. وهذا ما جعلهم يألفون بورجوازية المدن الصغرى، ولكن رغم دورها الاجتماعي والاقتصادي إلا أنها محرومة من العمل في المجال السياسي والاداري، وهذا لتحكم واحتكار العثمانيين على السلطة. حيث لم تطمع في المناصب السياسية بل اكتفت بالمناصب الدينية والعلمية، غير أن رجال السلطة تقربوا منهم خشية

1- أمين محرز، المرجع السابق، ص145.

2- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص208.

3- نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص55.

من اسمهم وذلك نظرا لقوة تأثيرهم على الأهالي، حيث كان دور العلماء في مختلف المستويات.[1]

بالإضافة إلى فئة التجار، وأصحاب الحرف، والكتاب والإداريين، انظم إليها الأندلسيون والأشراف فصار بذلك خليط بين قبيلتي بني هلال وقبيلة مزغنة. وهم في مدينة الجزائر صنفان هما: قبائل البلدين وقبائل الأندلسيين.

3-قبائل البلدين: وهم الذين ولدوا بالمدينة، واستقروا عائلاتهم بها منذ القديم وأغلبهم كانوا يزاولون التجارة ويملكون حوانيت، وتجارتهم الرئيسية هي المواد الغذائية، كما يشتغلون بالصناعة ويملك البعض منهم بساتين يعيشون من منتوجاتها، وهم في أحسن وضعية من غيرهم من الأهالي، تشتمل منتوجاتهم على القمح والشعير والحرير والأبقار والأغنام وغيرها. وهم معفون من الرسوم بموجب الامتيازات التي منحت لهم من قبل الأتراك.

4- جماعة الأندلسيين: لقد كانت الجالية الأندلسية بمدينة الجزائر كونها تشكل عنصرا بشريا له تأثيره في مختلف مجالات الحياة، وأهمية لم تخفى عن الحكم وباقي السكان. إذ كان لهم تأثيرا اجتماعيا كبيرا، يتصل خاصة بالتقاليد ومظاهر الحياة اليومية. فقد حافظوا على تقاليدهم الخاصة سواء في المعاملات أو في الأفراح أو في المظاهر المميزة للاحتفال بالأعياد والمواسم الدينية.[2]

ومن العائلات الأندلسية في الجزائر نذكر منها: عائلة سعد الله، عائلة حمودة، عائلة الهاشم، عائلة ابن الأحرش، عائلة بوضربة...إلخ. حيث كانوا يتميزون بدقة الذوق وساهموا في تطوير العمران وازدهار الاقتصاد. كما عرف القطاع الزراعي انتعاشا كبيرا، فتمكن الأندلسيون بعد انصهارهم في المجتمع الجزائري من إحياء موانئ جزائرية، وقد أدى النشاط إلى تحويل المدن الجزائرية إلى مراكز استقطاب السكان. كما اشتغلوا بحرف عدة مثل: غرس الأشجار في القرى، وصناعة الشاشية والبرنوس، وصناعة الأسلحة

1- يحي بوعزيز، "الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19"، **المجلة الثقافية**، ع08، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984، ص161.

2- محرز أمين، المرجع السابق، ص151.

والبارود، واشتغلوا بالتجارة والبناء والخياطة وصناعة الأحذية.[1]

أما عن قبائل الأشراف لها مكانة واحترام في المجتمع الريفي والذي كانت تنتسب إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فانتشرت بعدد كبير في المناطق الغربية للبلاد مثل: مازونة، معسكر، إقليم بني راشد، وغريس. ويصنف الأشراف في الإقليم الغربي كالتالي: أشراف مازونة، أشراف أولاد المبطوح، أشراف البرج وأولاد مراح، وأشراف الحشم[2] في مدينة معسكر.

5- جماعة الأهالي: تعتبر جماعة الأهالي من الجماعات الأصلية للمجتمع الجزائري التي جاءت من العديد من مناطق البلاد إذ أخذنا الجزائر كمعيار لدراسة هذه الفئة حيث استقرت بها مع دخول الأتراك، فمعظم هذه الجماعات جاءت من أجل قوتها اليومي. والعمل لدى الأتراك في المطاعم والمخازن منها.[3]

6- جماعة الأغواطيين: قليلو العدد، يسكنون الجبال التي تقع على حدود الصحراء أي جبال عمور وجبال الأغواط ويعيش بعضهم على تربية المواشي والبعض الآخر على الفلاحة، ولكنها عديمة الأهمية، بحيث أنها لا تستحق كل ما يبذلونه من عناء واقتربوا من مدينة الجزائر للاشتغال بالزراعة. وكانوا يتميزون بالمهارة والنشاط في عملهم لإعانة نسائهم وأطفالهم، كان يحكمهم قائد يعينه الباي يدفعون له ضريبة ثقيلة يطلقونعليها اسم "الغرامة". ويتميزون بصحة الجسم وقوة البنية وحسن المظهر.[4]

وكانت من أهم أعمالهم في مدينة الجزائر القيام باستخلاص الزيتون والمتاجرة فيها، واشتغل البعض الآخر في نقل الصنائع وأعمال التنظيف. وأيضا الكيل والوزن في الأسواق.

1- أرزقيشويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص84.

2- بلبراوات بن عتو، **المدينة والريف في أواخر العهد العثماني**، ج1، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، ص662.

3- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 -مقاربة اجتماعية اقتصادية-، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بالحميسي، ج1، جامعة الجزائر2، قسم التاريخ، 2000-2001، ص19.

4- أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**، طبعة خاصة، الجزائر، 1948، ص96.

جماعة البساكرة: سكنت هذه الجماعة في بلد البسكريين أو بلاد الجريد، التي تبعد عن الجزائر بمسافة ثمانية أيام، وهي منطقة كبيرة شاسعة المساحة تتميز بأشجار النخيل التي يتخذ سكانها التمور كمادة أساسية وغذاء رئيسي لهم. وتعاني بسكرة من وضع سيء في الميدان الزراعي وتربية المواشي، فالأغنام التي تعيش بها لا تجد فيها ما تسد حاجتها من أعشاب ومياه، ولكن بما أن صوف هذه الأغنام لينة وخفيفة فإنهم يصنعون منها أغطية رفيعة، ويرسلونها إلى الجزائر.[1]

قدموا إلى المدن الكبرى بالعاصمة وقسنطينة، البليدة، المدية ووهران وغيرها طلبا لظروف عيش أفضل من ذلك التي توفرها مناطقهم الأصلية، فأوكلت إليهم المهن المتواضعة وتزويد المدينة بمياه الآبار والوديان، والحطب من الغابات المجاورة. ويرأس هذه المجموعة السكانية أمين عام يمثلهم لدى البايلك. يقوم بجمع غراماتهم المالية ليقدمها إلى الباي، ويتقاضى من البايلك مقابل الإشراف على أفراد طائفية أربعة عشر (14) خبزة في اليوم وقليل من الزيت وكيسين من الحبوب. وأربعة أمتار من القماش كل شهرين، كما يستخلص من كل بسكري قادم للعمل بمدينة الجزائر 50 بوجو. كما أطلق عليه اسم لدى العامة هو (البسكري سيدنا) وذلك من خلال بساطة لباسه وتواضعه. بالإضافة إلى ذلك كان له نفوذ قوي وكلمة مسموعة لدى الحكام، ومن حقه فرض الغرامات، وتحديد الكراء الشهري بـ: 24 دكانا تابعا لجماعة الأتراك.[2]

جماعة القبائل: يسكن القبائلفي أماكن متفرقة، ويعود أصلهم إلى المناطق الجبلية القريبة من مدينة الجزائر، لهم بيوت صغيرة من الطين والحجارة، ويعيشون من الصيد وتربية القطعان وزراعة القمح وغرس حقول التينوالزيتون. فيحرثون حقولهم في الربيع ويزرعونها قمحا وشعيرا، وفي الصيف يجمعون محاصيل الحبوب والتين وفي حالة وفرة المنتوج يقومون ببيع الفائض للعرب أو الباي، ويرسلون به إلى الجزائر، إضافة إلى المحاصيل الزراعية كذلك يصدرون بعض المنتوجات مثل: العسل، والشمع، والصابون،

1- مراح فاطمة وحازم سمية، الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1766-1830، قسم التاريخ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017، ص40-43.

2- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص26-27.

المصنوع والزيت والرماد إلى المناطق المجاورة لهم. ويبيعون بعض الصناعات مثل: البارود والبنادق.

وكان أغلب أفراد جماعة القبائل ينتسب إلى منطقة جرجرة "زواوة". ونظرا لكثافة سكان جرجرة وقلة مصادر الرزق بها، فقد هاجر العديد من سكانها إلى مدينة الجزائر وضواحيها، حيث اندمجوا مع السكان وأصبحت نسبتهم أكثر من نصفمجموع السكان.[1]

جماعة الجيجليين: إن أهالي جيجل جاؤوا إلى الجزائر بعد العلاقة التي تربطهم بالأتراكمنذ استقرار الأخوين بربروس "عروج وخير الدين" ومن معهما من الأتراك بجيجل وانتقالهم بعد ذلك إلى المدينة، واستعانة خير الدين فيما بعد بأهالي جيجل، بقمع ثورة ابن القاضي، وهذا ما ساعد على تدعيم مكانة أهالي جيجل ونيلهم مكانة لدى الدايات. ومكن كثير منهم من الحصول على ثروات وامتلاك المخابر والمنازل، هذا وقد اختص أفراد الجماعة الجيجلية بالعمل في المخابر والمطابخ، وبعض المهن الأخرى التي أوكلت حق الإشراف عليها لأمينهم الذي كان يعد من بين أغنياء مدينة الجزائر.[2]

جماعة بني ميزاب:ينتسب إليها سكان قرى وادي ميزاب ومناطق ورقلة والقرارة ويحتكر أفرادها في المدن الكبرى لا سيما في الجزائر، وقسنطينة والعمل في مطاحن الحبوب والحمامات. ويوكل إليهم عادة تربية الحيوانات وبيع اللحوم، ونقل البضائع ومنهم من يشتغل في دكاكين الفحم والفواكه، وفي المقاهي وغيرها.

كما أنه يوجد في المدن الجزائرية حوالي ثمانية آلاف ميزابي يمارسون نشاطات مختلفة، وقد منحتهم الجزائر قرون امتيازات خاصة، فالحمامات والطاحونات خاصة بهم دون سواهم، وكذلك لا يجوز لغيرهم الاشتغال بالخبازة والقصابة، وصناعة الحلوى، والبناء، وقد استولوا على أكثر المهن الجيدة في المدينة، وكانوا يدفعون لأمين الميزابيين إتاوة شهرية. وكذا ثروة كبيرة يستثمرها في عدة أعمال تجارية، وكانت مدن الجماعة تتبع

1- محرز أمين، المرجع السابق، ص152.

2- عزيز سامح ألتر، **العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص203.

المذهب الإباضي.[1]

وقد تجاوزت جماعة بني ميزاب ألف شخص في مدينة الجزائر في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر(19) وتزايد ثرواتها وارتفاع دخلها الشخصي الذي يقدر بـ 450 ريال بوجو. بالإضافة إلى المداخيل المالية التي يحصل عليها بني ميزاب من البليدة وقسنطينة وبسكرة ووهران ومليانة، وكذلك الرسوم المفروضة على جماعته بالأسواق. وهذا ما جعل بعض الحكام يلجؤون إلى الاقتراض من صندوق جماعته مما جعل بعض الموظفين يعتقدون أنه أكثر غنى وثروة من باي التيطري. وترجع هذه الثروة إلى استثمار أمواله في قطاعات التجارة، وذلك بصفته "أمين الميزابين"، وهو الشخص الوحيد في الجزائر الذي يقبض الأموال ويقرضها بالربا.إن جماعة بني ميزاب جماعة حافظين لتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).

3- الأجانب: كانت تعيش في الجزائر العديد من الجاليات اليهودية والأسرى، وكان لهم دورا كبيرا في ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ومن خلالها سنحاول ذكر بعض منها:

جماعة اليهود: قسمت الدراسات التاريخية الجالية اليهودية في الجزائر، إلى عدة مجموعات: كان يمثلها اليهود الذين جاؤوا إلى إفريقيا بعد المشاكل والصعوبات التي تلقونها في المشرق، وذلك في حدود القرن الثامن قبل الميلاد (القرن 8 ق.م)، وتمكن أحفادهم من المحافظة على دينهم وعاداتهم. واستقروا في شمال إفريقيا بشكل دائم ومارسوا التجارة كغيرهم من السكان، ثم يعودون إلى المناطق التي قدموا منها أي من الشرق الأدنى، وكانوا معروفين بجماعة التوشاييم التي ترجع إلى العهد الروماني.[2]

جماعة المسيحيون الأحرار: كان عدد هذه الفئة ضئيل جدا، مقارنة بالفئات الأخر. وهناك من أرجع سبب عدد الأوروبيين في الجزائر إلى وجود عدد من اليهود الذي

1- جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص ص152-153.

2- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص17.

سيطروا على التجارة، وكانت أغلب الدول الأوروبية التي كانت لها علاقة تجارية ودبلوماسية مكثفة مع الجزائر هم الرعايا الفرنسيين. فكان معظم المسيحيين من القناصل، ورجال الدين الذين كانوا يعيشون في معزل، عن باقي السكان، وغيرهم مجبرين بدفع الضرائب وحتى القوانين المعمولة بها، بالإضافة إلى أنهم يسكنون منازل خاصة ضمن أحياء معروفة بهم كحي باب الواد.[1]

4- جماعة الزنوج: وهي تتكون من الأحرار والعبيد السود الذين جاؤوا عبرة الواحات الصحراوية بحثا عن العمل، كان أغلبهم من السنغال، والسودان إذ بلغ عددهم في القرن 18 ما بين 2000 إلى 3500 نسمة بالجزائر. واشتغل هؤلاء العبيد في الأعمال المنزلية من خلال قيامهم بالتنظيف والغسيل. ولقد جاء التجار من إفريقيا وكانوا موضع تجارة مربحة وكانت ورقلة وتقرت تقدمانهم كضريبة للأتراك، حيث قامت هذه الأخيرة بتحريرهم وضمهم إلى جماعات عسكرية في مخزن التيطري، وبلاد القبائل وفي بايلك الشرق والغرب.[2]

ونجد أغلبية الزنوج الذين يعيشون في المدن الجزائرية هم عبارة عن أقليات منتشرة في الجزائر مثلهم مثل الأتراك والعبيد المسيحيين، غير أنهم يتميزون عنهم فإن هذه الأقلية لم تكن مشكلة لهم بل كان عدد النساء الزنجيات يفوق أحيانا عدد الذكور.[3]ويقول وليام شالر: "إن الزنوج يشكلون جزءا آخر من السكان ولو أنه صغير، فهؤلاء في الأصل من العبيد الذين اشتراهم أسيادهم من داخل القارة، أو من طرابلس، ولكن سرعان ما يحصلون على حريتهم باعتناقهم الإسلام، وهو من النوع الخفيف. وهو الأقرب إلا أن يكون نوعا من العمل في مقابل العناية والحماية.[4]

وانظم بعض الفرق من الأصل السوداني إلى الفرقة العسكرية، المعروفة بفرقة العبيد

1- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص75. للمزيد أنظر: كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2008، ص13.

2- نصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ص88.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص144.

4- وليام شالر، المصدر السابق، ص110.

وفرقة شملال، وعين الزاوية، وبرج سيباو في منطقة زواوة، ولقد لعبت هذه الفرق دور في تدعيم العنصر التركي في الجزائر، وكانت منتشرة في كل البايليكات "الشرق، الغرب، التيطري".[1]

5- جماعة المغاربة: جاؤوا من المغرب الأقصى وكانت أصولهم بربرية أمازيغية من درعة، وفيق، واشتغلوا بنفس الأعمال التي كان بربر الجزائر يزاولونها، إلا أن هجرتهم الموسمية دائمة، كما كانوا يقومون بتدريس القرآن في ضواحي وهران، وتجدر الإشارة إلا أن المغاربة كانوا متواجدين بكثرة في مدينة وهران، وكانت هناك علاقات ثقافية وعلمية بين المغرب ووهران. وهناك بعض المغاربة يأتي من أجل الدراسة في هذه المدينة وفي مازونة[2] "معسكر".

نستنتج من خلال ما تعرفنا عليه وتداولناه في كل من مفهوم الريف والمدينة، ومن أهم السكان الذين كانوا يقيمون بها. فنجد بأن كل منهما تعبر على مساحة محدودة من الأرض والتي يسكنها عدد معين من الأفراد ولا يشترط، ارتباطهم برابطة قرابة ما أو انتمائهم إلى قبيلة واحدة أو أكثر. وعلى الرغم من التشابه النوعي لكل من المدينة والريف إلا أن كل منهما يعتبر مجتمعا محليا يتمتع بعدد من الخصائص، فنجد الأغلبية الساحقة كانت تتمثل في سكان الريف وذلك بحوالي 90% وهم كلهم جزائريون مواردهم تختلف حسب المناطق التي يقطنون فيها. وكانوا ينقسمون إلى قسمين: - أهل الصحراء، وأهل التل، ويسكنون الجبال فكانوا يتكلمون العربية وكانت المهنة التي يمارسونها هي الفلاحة والزراعة وكانت مساكنهم من الوبر.

كما نجدهم أيضا يمارسون زراعة النخيل في الواحات، ومنهم من كان يتولى تربية المواشي بالإضافة إلى النشاط الرعوي، ويمارسون التجارة والصناعة التقليدية خاصة النسيج. أما عن لباس النساء بالريف الجزائري، فكان يتمثل في الحايك الذي يصنع من القماش الفضي صيفا، ومن الصوف شتاءا، أو يحزمن بأحزمة من الصوف أو الوبر الجيد، وكان خبزهم من القمح أو الشعير، وان من عادات البلاد نجد بأن الأسر تنتقل من

1- نصر الدين سعيدوني، **الجزائر في التاريخ**...، المرجع السابق، ص92.

2- عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2002، ص ص45-46.

بعيد إما للبيع أو الشراء، وينتقل الصوف والزبدة والعسل على البغال. للبيع في المدن الجزائرية.بينما المدينة هي المركز التجاري يستقطب سكان المناطق الريفية المجاورة لها، حيث يلجأ المواطنون العاديون إلى المدينة لتوفير حاجاتهم الاستهلاكية الأساسية، وشرائها من طرف التجار الذين يقومون بشراء البضائع المختلفة لتلبية متطلباتهم.

الفصل الثاني: ركائز النشاط التجاري بالريف والمدينةفي الجزائر خلال العهد العثماني.

المبحث الأول: مراكز التواصل التجاري بالريف الجزائري.

المطلب الأول: الأسواق الأسبوعية.

المطلب الثاني: القوافل التجارية والباعة المتجولون.

المطلب الثالث: المراكز التجارية الكبرى بالريف الجزائري.

المطلب الرابع: نشاط اليهود التجاري.

المبحث الثاني: مراكز التواصل التجاري بالمدن الجزائرية.

المطلب الأول: الأسواق والسويقات.

المطلب الثاني: المراكز التجارية الكبرى بالمدن الجزائرية.

المطلب الثالث: الفنادق والمقاهي.

المطلب الرابع الدكاكين والحوانيت.

تمهيد:

ازدهر النشاط التجاري في الجزائر العثمانية بالعديد من المنتجات التجارية كالزرابي والملابس المطرزة، والتمور، وريش النعام، الشموع، الصوف، المواشي، وجلود الحيوانات. وبمقابل ذلك كانت الجزائر تستورد القطن والأقمشة والعلك والتوابل والعبيد، وفي أواخر العهد العثماني تأثرت التجارة الجزائرية بنفس المؤثرات التي عرفتها الميادين الأخرى.

ولقد كان التبادل التجاري بين الأرياف والمدن تتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود. فلقد كانت المبادلات التجارية تختلف من ريف إلى ريف آخر، ومن مدينة إلى أخرى، حيث اشتهرت الجزائر بصك نقودها وهي ثلاث أنواع: الذهبية- الفضية- النحاسية. بالإضافة إلى تواجد العملة الأجنبية التي كان يتعامل بها التجار الأجانب والمحليين في الأسواق التجارية.

المبحث الأول: مراكز التواصل التجاري بالريف الجزائري.

المطلب الأول: الأسواق الأسبوعية.

انتشرت الأسواق الأسبوعية في المدن والقرى وكانت تنظم السوق الأسبوعية في يوم محدد من أيام الأسبوع. لا يكون فيه السوق في حاضرة ريفية وفي بقية المنطقة، حتى يتمكن كل سكان المنطقة من الاستفادة من جميع الأسواق[1]، ولقد كان سكان الريف ينقلون منتوجاتهم إلى السوق من الفواكه، والخضر، والحبوب، الحيوانات، الزيتون، العسل، الجلود والأصواف ...الخ. وكانوا يشترون من سكان المدن المواد المصنعة مثل: الأقمشة، الأواني، الحلي وأدوات الزراعة. وكذا المواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل البن والسكر.[2]

وكانت المقايضة هي الوسيلة الأكثر شيوعا في الريف والبادية، إذ كان الفلاحون يتبادلون مع مربوا الماشية، الحبوب والماشية والصوف مقابل أدوات وأشياء حرفية قادمة

1- بلبراوات بن عتو، المرجع السابق، ص660-662

2- نصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، (د.ط)، البصائر للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص ص195-196

من المدينة.[1]

بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية نجد السوق الذي يقع بنواحي معسكر الذي يقصده العرب والبربر كل يوم خميس سوقا كبيرة عارضين فيها الماشية والقمح والشعير والعنب المجفف والعسل، والشموع، والزيت وسلع أخرى. وكان التجار يجلبون من تلمسان الأغطية والسروج والأقمشة وبضائع أخرى، وتمتد مراقبة القياد وأعوانهم إلى السوق الريفية التي كانت تنتصب في كل أسبوع.[2] لكن القبائل الجبلية كانت عادة ما تحاول أن تتملص من هذه المراقبة، حيث كانت تصلها البضائع من مسالك مجهولة لدى الحكام العثمانيين. الأمر الذي جعل السلطة العثمانية تحاصر المراكز التجارية الرئيسية التي ينطلق منها أو يقصدها المهربون، كما كانت تحاصر المناطق الريفية المستعصية الرافضة لدفع الضريبة بمنع دخول أو خروج أي بضاعة.[3]

ومن أهم الأسواق الأسبوعية التي عرفتها الأرياف الجزائرية والتي تعقد في مختلف المناطق التلية وهي كالآتي:

– دار السلطان: وكانت الأسواق تقام بها في يوم من أيام الأسبوع في كل القيادات والمدن التابعة لها مثل: البليدة وبوفاريك.

– بايلك التيطري: تعقد فيها عدة أسواق منها: العذاورة، أولاد مختار، أولاد عنان. وأهمها سوق الربايع الواقعة جنوب المدية.

– بايلك الشرق: سوق أولاد عبد النور، والحراكتة، والسقنية والتلاغمة.

– بايلك الغرب: وكانت توجد بها عدة أسواق منها: الجعفرة بسعيدة، أولاد عياد وأولاد الأكراد بالشلف، أما منطقة القبائل فاشتهرت بعدة أسواقها التي كانت تعقد في كل

1– عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر 1695–1705**، تح وتق وتع: نصر الدين سعيدوني: نصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، 2006.

2– المرجع نفسه، ص40.

3– عبد القادر صحراوي، "الأسواق في مدينة الحزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع1، جامعة سيدي بلعباس، ص33.

أعراشها.[1]

المطلب الثاني: القوافل التجارية الشهرية والباعة المتجولون.

كانت القوافل التجارية بجنوب البلاد الجزائرية خلال العهد العثماني، ولعلى المسالك الرئيسية والفرعيةالواصلة بين الشرق والغرب للبلاد. وكذا بين شمالها وجنوبها مرآة عاكسة على حركة القوافل التجارية الشهرية التي كانت تغذي الأرياف والمدن بمختلف المنتوجات الزراعية والحرفية والعبيد والدواب. ويلاحظ هنا أن ممارسة التجارة في إطار قوافل تجوب مختلف أرجاء الريف الجزائري.[2]

وكان التاجر الجزائري يمكث بأحد الدواوير أو القبائل التي تستقر بجوار القافلة التجارية منتظرا إياها. حتى يتمكن من الانضمام إليها شريطة أن يصطحب معه فراشه وطعامه وشرابه، وتنطوي القافلة على تنظيم محكم، حيث يشرف عليها قائد يسمى "قائد القافلة" ويحدد مسارها ومحطاتها ومكان تاريخ انطلاقها ووصولها إلى جانب التجار. ويمكن كذلك أن ينظم إليها المسافر الذي يخشى لصوص الطرق الذين تزايد عددهم في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.[3]

ومن القوافل التجاريةالتي كانت تجوب البلاد نجد مثلا: قافلة تلمسان التي كانت تربط بين مدينتي الجزائر وتلمسان، وكان يخرج معها ويصاحبها الحجاج والمسافرون. وكانت تحط رحالها خارج مدينة الجزائر لعرض مختلف السلع والبضائع الآتية من الغرب الجزائري.

- **الباعة المتجولون:** يطرق الباعة المتجولون أبواب منازل القرى والمداشر والخيام بمختلف أنحاء الريف الجزائري. وكان هؤلاء الباعة المتجولون يجوبون المناطق التي لا تصلها القوافل التجارية الشهرية أو البعيدة عن الأسواق الأسبوعية، وبمعنى آخر الأماكن

1- أرزقيشويتام، المرجع السابق، ص238.

2- صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1500-1830**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص339.

3- أحمد السليماني، **تاريخ مدينة الجزائر**، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص43.

المعزولة، كما أن الباعة المتجولون كانوا يختصون بمواد معينة. فهناك مثلا: باعة الملابس، باعة المنتوجات الحرفية وغيرها من المواد التي يمكن أن يحملها البائع المتجول على ظهر دابته. ويمارس البائع المتجول عبر إقليم الجزائر نشاطه التجاري بترخيص من قائد المنطقة المقصودة بدفع رسم مالي.

بالإضافة إلى بعض الباعة اليهود المتجولين، الذين كانوا ينتقلون بسللهم في أحياء المدينة، لعرض سلعهم على ربات البيوت؛ ومن هؤلاء الباعة نجد اليهود الذين كانوا ينتقلون إلى عدة مدن مثل: قسنطينة، عنابة، وهران وتلمسان.[1]

المطلب الثالث: المراكز التجارية الكبرى بالريف الجزائري.

1- إقليم سيباو[2]: كان هذا الإقليم خلال الفترة العثمانية، يشتهر بإنتاج زيت الزيتون، العسل، وصناعة البارود، والبنادق. وكان منتجو هذه المواد حريصون على تسويقها إلى القرى والمدن التابعة إداريا لبايلك الشرق.[3]

2- واحات بايلك الشرق:

- ورقلة: تعد ورقلة سوقا رئيسية لمنتجات السودان، وعن طريقها يتم تبادل منتوجات السودان بمصنوعات ومحاصيل الشمال.

- تقرت: كانت معبرا لتجارة وادي سوف ووادي ريغ، من التمر، والتبغ، والصوف، والزرابي، والملح، والوبر، والملابس الصوفية مقابل منتوجات إقليم التل من الحبوب والمصنوعات.

- قرى وادي ميزاب: كانت أسواقها معبرا للبضائع والسلع، ومحطة استراحة لتجار القوافل، ومخازن مؤقتة للمنتوج الحرفي والزراعي الذي كان التجار الميزابيون يحصلون

1- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص662

2- إقليم سيباو: هو إقليم جرجرة أو بلاد زواوة الجبلية، يشرف عليها القائد الذي يخضع لبايلكالتيطري، سكنه قبائل بربرية مستقلة. ينظر :المرجع نفسه، ص

3- نصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**...، المرجع السابق، ص197.

عليه من واحات الصحراء أو يستوردونه من أسواق مدينة الجزائر وقسنطينة.[1]

3- واحات بايلك الغرب: كان المركز التجاري لها بجنوب بايلك الغرب، فكان يستوردون العبيد، وتراب الذهب وفي مقابل ذلك كانت تصدر توات والقورارة: الحرير، والحديد والزجاج. وأمثالها من السلع.[2] من مختلف الولايات.

المطلب الرابع: نشاط اليهود التجاري.

كانت مدينة الجزائر مقر الحكم العثماني. تعد أكبر أسواق البلاد في ذلك الوقت، يؤسسها التجار اليهود من جميع المدن الجزائرية، فكانوا يجلبون إليها كثيرا من منتوجاتهم ومصنوعاتهم. وكانوا يحملون مصنوعاتهم ويبيعونها في مدنهم أو يصدرونها إلى البلاد المجاورة ليستوردوا مكانها صناعات أخرى تدر عليهم فائدة أكبر وربحا أوفر، وقد حتم هذا النشاط اليومي المتزايد على تجار المدينة من اليهود أن يبذلوا قصارى جهدهم لترضية جميع الطلبات.

وهكذا نجد اليهود الذين كانوا يقطنون بمدينة الجزائر يمارسون تجارة القوافل التي كانت تمتد بين الجزائر وقسنطينة. فكانوا يعكفون بصفة خاصة على تجارة الحرير والأقمشة والمصابيح ...الخ.[3] إضافة إلى ذلك امتهانهم لبعض الحرف كصياغة الذهب والصناعة النسيجية ولعل السبب في ذلك يرجع إلى:

- أن اليهود ليس لديهم وطن يأمنون إليه، إضافة إلى حرصهم أن تكون أموالهم سائلة، كما كان من الشائع لديهم أن يتركوا أبنائهم لدى إحدى الوكالات التجارية، والتي من خلالها ازداد نفوذهم في البلاد. نظرا لما كان يتمتع به يهود الجزائر من الخبرة بفنون التجارة ومهارتهم في طرق كسب المال، وما كان لهم من الاطلاع على سير الاقتصاد الجزائري. فقبضوا على خبرات البلاد واستحوذوا على طرق اقتصادياتها وعلى التجارة

1- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص159.

2- صالح عباد، المرجع السابق، ص339.

3- محمد داده، اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن 18 حتى 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد خير فارس، مكتب الخنساء، جامعة دمشق، 1985، ص ص96-97.

بمختلف أشكالها. ولذلك فقد صارت بأيدي حلفائها اليهود، حيث أعطاهم نظام الحكم حق مزاولتها شريطة أن يدفعوا ما عليهم للخزينة، ونتيجة لذلك أصبحوا يزودون الأهالي بما يحتاجونه من أقمشة حريرية وخردوات وسكر وشاي وتوابل وحلي سواء كان ذلك عن طريق المحلات التجارية التي امتلكوها في المدن أم بواسطة الباعة المتجولين، ومن أشهر العائلات اليهودية في الجزائر نجد: عائلة بكري وبوشناق وكذلك عائلة ناردوخي دارمون الذي مكنته ثروته الطائلة من بناء ضيعة بوهران من ماله الخاص.

ولقد كان تأثير اليهود الاقتصادي كبير، ولعلى في ذلك ما يكشف توغلهم في شؤون الجزائر، هو رقابتهم لأنواع العملة الداخلة إلى خزينة الدولة، فكانوا هم الذين يزينونها ويفحصونها ويحكمون بزيفها أو أصالتها سواء كانت ذهبية أو فضية، وكذلك هم الذين كانوا على علم بكميتها وقيمتها في الصعود والهبوط.[1]

المبحث الثاني: مراكز التواصل التجاري بالمدن الجزائرية[2].

المطلب الأول: الأسواق والسويقات.

كان النشاط التجاري بالجزائر خلال العهد العثماني، يتوزع على أسواق كثيرة منها: الأسواق الأسبوعية والموسمية والسنوية، وذلك لتبادل المنتجات ومختلف السلع بين تجار المدن والأرياف، وكل من ذلك يأتي لعرض منتوجاته لتتم عملية التبادل. وأحيانا نجد المقايضة بين التجار في سلع مهمة. وكانت الجزائر في أواخر القرن 16م تضم حسب هايدو حوالي 2000 حانوت وتوزعوا على نحو ستين (60) سوقا بين صغير وكبير. فضلا عن التجمعات التجارية الجوارية الأصغر حجما والتي وجدت خارج الفضاء المخصص للأسواق، وقد عرف بعضها بالسويقة[3] والتي كان الهدف منها هو تلبية

1- كريمة عجال، يهود الجزائر ودورهم في تسهيل عملية الاحتلال الفرنسي 1830م، مذكرة مكملة لنيل الماستر، اشراف: محمد رشدي جراية، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014، ص ص69-70.

2- ينظر ملحق رقم (01).

3- السويقة: هي اسم تصغير للسوق، فهي أسواق صغيرة انتشرت بالأحياء السكنية بالمنطقة المرتفعة، وذلك لتلبية حاجيات السكان الذين يجهدون أنفسهم للتنقل إلى الأحياء التجارية بالمنطقة الواطئة، وقد جاءت هي الأخرى

حاجيات السكان دون الكثير من العناء.[1]

وما نجد يميز السوق عن السويقة هو أن الأولى تختص بالمواد المتشابهة مثل: سوق السمن، سوق الخضر ...وغيرها، وتتركز في الأحياء التجارية بالمنطقة الواحدة بالجزائر. أما الثانية "السويقة" والتي هي سوق صغير تباع فيه منتوجات مختلفة، نجدها في الأحياء السكنية الشعبية في المنطقتين الوسطى والمرتفعة، وكان يرتادها السكان الذين يعجزون عن ارتياد السوق المخصصة لبعد المسافة أو غير ذلك من الأسباب.[2]

بالإضافة إلى الأسواق نجد الموازيين والمكاييل التي يستعملها التاجر في عملية البيع والشراء بالسوق.

أ- الموازيين: ينقسم الرطل العادي في الجزائر إلى 16 أوقية. وهي مثقال قديم 3، ويوجد ثلاث عشر (13) صنفا من القناطير في الجزائر:

1- القنطار العادي الذي يساوي 100 رطل جزائري، ولهذا تباع هذه المواد بالميزان ماعدا القنطار الذي يستعمل في وزن الحديد والقطن المنسوج.

2- قنطار 110 رطلا الذي يستعمل في وزن القطن الممزوج بالصوف والعنب الجديد، ما يعادله 59.40 كلغ. وكذلك الرطل المستعمل في وزن العسل والعنب المجفف، وغيره من الفواكه الجافة والتمور والزبدة والصابون ما يعادله 28 أوقية . أما الرطل المستعمل في وزن الشاي والشكلاطة والعفيون فيساوي 14 أوقية. اما القهوة فكانت تباع بالقرش الافتراضي والذي يعادل 5 بدقة شيك أو 40 موزونة.

ب- المكاييل: يكيلاالقمح والشعير بالطقى الذي يتجزأ إلى 16 قسيمة وتعادل قيستان وثلاث أرباع (2 ¾) من قيستان الجزائر ووهران وعنابة. وكذلك الزيت نجده يقاس بالجرة، وتساوي كل 4 جرار في الجزائر العاصمة 63.50 لتر، أما في عنابة فتعادل 10

كذلك في شكل حوانيت قليلة العدد، مقارنة بحوانيت الأسواق

1 -Haedo, Don diego: **topographie et histoire générale d'Alger** ,trad: de monnereau et berbrugger, Rev. Afr ,1871, p106.

2- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص670.

جرار بـ 63.50 لتر.

ج- وحدات قياس طول الأقمشة: وكان يوجد بالجزائر نوعان من الذراع هما: التركي والعربي؛ فهناك الذراع التركي المستعمل لقياس الأغطية والستارات والأقمشة الحريرية والذهبية، وكان الذراع يساوي 16/9 أو 0.67 متر. أما بالنسبة للذراع العربي، فكان يستعمل لقياس الأقمشة القطنية والحبال والدونتيل الذهبية أو الفضية. ويعادل 16/7 ذراع أو 0.52 متر.[1]

المطلب الثاني: المراكز التجارية الكبرى بالمدن الجزائرية.

يتوزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والأسواق الموسمية فنجد من أهم المراكز التجارية مدن الجزائر، قسنطينة، تلمسان.

* الجزائر: كانت الأسواق التجارية تتركز في شارعين رئيسيين أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحوى المرسى. وفي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان وسوق الزيت وسوق الشمع وسوق الفحم وسوق الحرايرية، وسوق الخشبة وسوق الحديد، وسوق اللجامات، سوق الصباغين، سوق اللوح، سوق الخضارين، ورحية الزرع، وفي الشارع الثاني توجد عدة أسواق أخرى مهمة منها: سوق السمن والقيسارية حيث تباع الكتب ويتجمع الخطاطون والذي أمر الجنرال كلوزال بهدمه في أوائل عهد الاحتلال.[2] وبجوار هذه الأسواق كانت تنتشر الفنادق والمقاهي والحمامات. وهي أماكن الاجتماع والتسلية وتناول طعام الغداء، وتبادل البضائع وعقد الصفقات، ومن أهم هذه الفنادق نجد: فندق بن تركية خارج باب الوادي، وفندقيكيمسلمان، وفندق شويطة خارج باب عزون، وفندق الدروز، وفندق القهوة الكبيرة وفندق ابن الرزقي. ومن الحمامات نذكر: حمام حمزة خوجة، ومن المقاهي نشير إلى القهوة الكبيرة والتي تقع

1- نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص ص283-284.

2- ج. أو هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني ج. أو .هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1732م)**، تر وتق تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، (د.ت)، ص ص64-65.

بالقرب من فندق الروز.[1]

* قسنطينة: فقد ارتبطت تجارتها بقوافل الصحراء التي كانت تستورد الأقمشة الحريرية والخيوط المذهبة والشاشية والآلات الحديدية والعقاقير والأدوية والجواهر وماء الورد والسجاد العجمي من بعض الدول المجاورة وذلك من أجل المقايضة بأشياء أخرى في الأسواق الريفية مثلا: نوع من العقاقير بمقدار من العسل أو السمن البلدي، وكانت كذلك تصدر مقابلها البرانس والجلود والحياك والمواشي، والحنة وريش النعام ومسحوق البارود، وهي مواد كان تجار قسنطينة يحصلون عليها من وجهات الصحراء الشرقية مقابل المصنوعات الجلدية والحبوب والأقمشة الصوفية.[2] ولقد حافظت هذه التجارة على ازدهارها بخروج قافلة من قسنطينة كل شهر نحو الصحراء عبر بسكرة.

وتماثل قسنطينة من حيث النشاط التجاري مدينة تلمسان التي استقطبت عدة وجهات من الجزائر وقد ساعدها على ذلك نشاط تجارتها وصلابتها القديمة عبر اقليمي الساورة، وتافلالت ومع تضاؤل كميات البتر والعنبر الأسود والمسك والعبيد، اثر سقوط دولة بني عبد الواد إلا أن أسواق تلمسان ومخازنها ضلت تتحكم في تجارة كميات كبير من القطن والتوابل والأقمشة والجلود[3]، مع بعض المقادير من أخشاب البنادق وريش النعام والعاج، والعلك وكانت هذه المواد وغيرها تجلب من جبل طارق عن طريق ممر تازة، أو ترسل من أقاليم الجنوب. مقابل تصديرها الإنتاج المحلي من الحبوب والبلاغي والزيت التي يصدر منها كل سنة ما قيمته 300 إلى 400 فرنك ذهبي. ولأخذ فكرة عن مدى فوائد وأرباح هذه التجارة نذكر أن التاجر التلمساني يصبح غنيا إثر قيامه برحلة أو رحلتين إلى مختلف الولايات.[4]

المطلب الثالث: الفنادق والمقاهي.

1- المصدر نفسه، ص69.

2-Haedo, Don diego: topographie,op cit,, p110.

3- أمين محرز، المرجع السابق، ص ص70-71.

4- نصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**...، المرجع السابق، ص200.

أ- الفنادق:

تعد الفنادق التي تنتشربالجزائر. كمدينة تجارية كبرى ذات أهمية كبرى، حيث نجدها مستودع للبضائع والسلع، وينزل بها التجار في الوقت ذاته. ويدل هذا العدد الكبير للفنادق بالمدينة على حجم التبادل التجاري الكبير وسعة النشاط التجاري لأسواقها التي كانت مقصدا للتجار من جميع مراكز التبادل السلعي في داخل البلاد، وكانت لهذه الفنادق ضوابط قانونية ففيها تحدد مواعيد وصول وانطلاق القوافل التجارية الشهرية اتخاذ بعين الاعتبار المسافة، وطبيعة الطريق وأمنها ووزن الشحنة السلعية التي تحملها القافلة.[1]

وعليه نجد بأن الفنادق قد لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية وبالأخص التجارة والتي من خلالها استقبل التجار، والبضائع. وكانت الفنادق الرئيسية للموقع بالأحياء التجارية القريبة من المركزالحضري، أما الفنادق الثانوية فكنا نجدها بالأحياء الشعبية وبالقرب من الأبواب الاستراتيجية المتصلة بالطرق التجارية.[2] بالإضافة إلى ذلك كانت تتميز أغلبها وتتخصص في ترويج تجارة معينة أو حرفة ما، لا تعكس النشاط التجاري المختلف الممارس بها وذلك لتنوع أنشطتها التجارية.

ب- المقاهي:

عرفت المقاهي انتشارا واسعا في الجزائر، وبخاصة في الطرق المؤدية إلى الميناء. حيث كانت تبلغ بحوالي: 60 مقهى. وكانت تكون في أغلب الأحيان مكتظة بالزوار، الذين يقضون فيها معظم النهار في الحديث وشرب القهوة واللعب. ومنها من كان يعقد الصفقات التجارية بها وتبادل البضائع بحكم أنها تقع بالقرب من الميناء.

وما كان يميز هذه المقاهي هو طريقة الجلوس حيث كان الأتراك يجلسون على المقاعد. في حين بقية الأهالي والأجانب يجلسون على الحصير المفروش على الأرض، بالإضافة إلى أنها المكان الذي كان يقصده الأجنبي قصد الاحتكاك بالأهالي بهدف

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص196.

2- نصر الدين براهمي، **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**،الأبيار، الجزائر، 2010 ، ص177.

التعرف على حقيقة السكان وتعلم لغتهم.[1]

جدول لبعض أسماء الأسواق والفنادق.[2]

أسماء لبعض الأسواق التجارية	أسماء بعض الفنادق
سوق باب البحر – سوق البابونج – سوق البرادعية– سوق البشماقجية "الأحذية" – سوق الجمعة– سوق الحاشية– سوق الحاكة– سوق الحدادين– سوق الحرارين– سوق الحصارين– سوق الحلفاويين– سوق الحواتين– سوق الخراطين– سوق الخضارين (ناحية باب عزون)– سوق الخراطين– سوق الدباغين– سوق الدلالة– سوق الدياسين– سوق الديوان– زنقة الزوابة– سوق النكير– سوق الرفاعين– سوق الزيت– سوق السراجين– سوق السمارين– سوق السمن– سوق الشماعين– سوق الصاغة– سوق الصباغين– صوق السفارين– سوق العطارين– سوق الغرابلية– سوق الغزل– سوق الكتان– سوق الكبير– سوق الفكاهين– سوق	– فندق ابن تركية – فندق بني الرزقي – فندق القهوة الكبيرة – فندق الزيت – فندق الروز – فندق باب عزون – فندق شوطبة – فندق بكي مسلمان

1– سلطاني أحمد، الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، ع7، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص318.

2– Phan holxovier, Référence sur le commerce de la reige en aferique du nord in magherbè Sahara, études géographiques offettés s jean desporis société de géographie, Paris, 1973, p321.

الكساكسية– سوق اللوح– سوق الملاحين– سوق النحاس ...الخ	

المطلب الرابع: الدكاكين والحوانيت.

وكان يمتلك الدكاكين والحوانيت الحضر، والكراغلة ويعرضون فيها البضائع التالية: المصنوعات المطرزة بالذهب مثل: الخفاف، المحافظ وأدوات الزينة الخاصة بالأسلحة وغيرها، والروائح والعطور المستخرجة من الورد والياسمين. ومن المصنوعات القطنية المحلية. وكثير من الأشياء المصنوعة من خيوط الصر مثل أكياس الصيد وأحذية الأطفال.[1]

– **المحلات التجارية والأسواق بمدينة مليانة والمدية:** كانت المحلات التجارية بمدينة مليانة مجموعة في شارع واحد على غرار محلات مدينة المدية، التي تنتشر حولها أشجار الكروم بأحجام مختلفة على طول الشارع. وأن هذه المحلات لم تكن بعيدة على باب وهران في الغرب وكان أحد الشوارع يسمى بشارع التجار. وكان أغلبها محبسا لـ 20 حانوتا تابعة لأوقاف الحرمين الشريفين.[2]

بالإضافة إلى ذلك فما كان يميز هذه الحوانيت هو صغر حجمها ووقوعها في شكل حجرات متقابلة على جانبي فناء كل سوق، أو حي تجاري. وكان لكل سوق طابقان أو ثلاثة طوابق وبه غرف كثيرة، فكان الجزائري أو اليهودي يكتري في السوق محلا أو عدة محلات، بمجرد حصوله على رخصة بذلك، وكان يعرض في أبوابها بضاعته. ولم يكن يعدم محله من الزوار. أما دكاكين التجار فكانوا من الأهالي، وهي دكاكين صغيرة تافهة ليس فيها تنوع في البضائع. وكانت لا تلفت الأنظار إليها بشكل مختلف من الحوانيت.

1– السلطاني أحمد، المرجع السابق، ص24.

2– خنوف علي، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق**، ط1، الجزائر، 2012، ص17.

الفصل الثالث:النشاط التجاري في أرياف ومدن الجزائر العثمانية

المبحث الأول:الطرق والوسائل المتعامل بها ضمن النشاط التجاري.

المطلب الأول: المبادلات التجارية.

المطلب الثاني: أسعار المواد بالأسواق الجزائرية.

المطلب الثالث: العملة المتداولة.

المطلب الرابع: المحتسب "إدارة الأسعار والأسواق"

المبحث الثاني:معاملات وضوابط النشاط التجاري.

المطلب الأول: العوامل المتحكمة في النشاط التجاري.

المطلب الثاني: طرق المواصلات التجارية.

المطلب الثالث: رسوم المكس على الأسواق في الريف والمدينة.

المطلب الرابع: الضرائب المشتركة بين الريف والمدينة.

المبحث الأول: الطرق والوسائل المتعامل بها ضمن النشاط التجاري.

المطلب الأول: المبادلات التجارية.

كانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن تنظم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة، ومن أسواق الجزائر نذكر: سوق باب عزون الذي يمتد إلى باب الواد. والتي كانت تميزه أسواق نشطة جدا مثل: السوق الكبير، وسوق الخراطين، وسوق السمارين، وسوق الرحبة. وهناك أيضا يوجد سوق آخر يمتد من وسط المدينة نحو المرسى ويشتمل على: سوق السمنالقيسارية حيث تباع فيه الكتب ويجتمع الخطاطون.[1]

وكانت المبادلات تتم بين المناطق الجبلية والسهلية، بين التل والجنوب. وتتم أساسا في الأسواق الأسبوعية والسنوية، وتوجد هذه الأسواق أغلبيتها في المناطق الريفية. فكانت الإدارة هي التي تقيمها وتراقبها من أجل الحصول على الرسوم.[2] كما لا يخفى لنا بأن لقبائل الرحالة لعبت دورا كبيرا في تنشيط الأسواق السنوية، ومن هذه القبائل نذكر قبيلة أولاد سيدي الشيخ، ولرباع، وأولاد نايل والنمامشة وغيرها. وكانت تتم في هذه الأسواق تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة أساسا في التمور والماشية والأصواف وريش النعام. بمنتوجات التل المتمثلة أساسا في الحبوب والزيوت والتين ...الخ.[3]

بالإضافة إلى ذلك كانت تعقد بالأسواق السنوية مبادلات بين منتوجات المناطق[4] الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية، كما هو الحال في بوسعادة حيث يأتي الكثير من سكان يأتي الكثير من سكان بني عباس ومجانة لكي يبيعون زيتهم ببوسعادة وذلك بمقايضة الصوف في بعض الأحيان، ففي شهر ماي كان ينزل إلى هذه المدينة جبليو القبائل من جرجرة حاملين معهم منتوجات صناعتهم المتمثلة في الأطباق الكبيرة

1- نصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص422-423.

2- يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص59.

3- صالح عباد، المرجع السابق، ص ص339-340.

4- أمين محرز، المرجع السابق، ص199.

والمحاريث والملاعق التي تصنع من الخشب وسيوف فليسة ومجوهرات بني يني والتين والزيتون والزيوت، فيستبدلونها مقابل جزات الصوف. وكانوا يتقدمون أحيانا جنوبا حتى عين الريش، وعلى طريق الأغواط لنفس الغرض، أما تجار بوسعادة فكانوا يترددون على تقرت ووادي سوف. أين تأتي القبائل العربية لتبيع أغنامها وأصوافها. ولبوسعادة سوق يومي يلتئم في "رحبة النوادر" من بين ما يباع فيه الملح الذي يشتريه عادة أولاد سلامة ليبيعوه في أسواق سور الغزلان وبلاد القبائل.[1]

أما عن الحركة التجارية في برج بوعريريج باعتبارها خط مواصلات وسوقا تبيع فيه القبائل المجاورة مصنوعاتها. فكانت لها أهمية أكبر مما قد يتصوره المرء بناء على قلة سكانها، فإليها كانت قبيلة مليكش تسوق أبقارها السمينة والحلوب، وأيت عباس لكي تبيع فيها منتوجاتها من الزيت والصناعات اليدوية الأخرى، وقبيلة أولاد أبي بكر تزود سوقها بالعسل الذي كانت تنتجه في منطقتها الجبلية، وتبيع فيها أيضا قبائل مجانة صوف أغنامها الكثيرة، وكانالوناغوة يحملون إليها صناعتهم اليدوية الجميلة.[2]

وهكذا كانت مدن السهول العليا قد كانت تشكل أسواقا سنوية هامة لكي يلتقي فيها سكان الجبال والسهول والصحراء لعرض منتوجاتهم وتبادل في السلع. بالإضافة إلى جانب الأسواق السنوية كانت هناك الأسواق الأسبوعية التي كان يشرف عليها المحتسب، حيث يراقب الأسعار للمواد الضرورية. وكان هناك الدلال الذي ينادي في الأسواق للتعريف بسلعة ما، ويتوسط بين البائع والمشتري للتوفيق بينهما . وكان كذلك البراح الذي يقوم بتبليغ الناس الأوامر التي تصدر عن السلطة.[3] وفي هذا الصدد يقول نصر الدين سعيدوني في كتابه "الكامل في تاريخ الجزائر": "أنه كان في مدينة معسكر يعقد سوقا كل يوم خميس، يباع فيه عددا وافرا من الماشية والحبوب والزيت والعسل، والكثير من

1- محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي (1500-1830)**، ط1، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1969، ص98.

2- المرجع نفسه، ص99.

3- صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص45.

منتوجات البلاد كالحبال والسروج وحاجيات الخيل.[1] وكان كذلك يعقد كل يوم أحد سوقا بمدينة سطيف، حيث يأتي إليه الكثير من سكان المنطقة وذلك من أجل عرض منتوجاتهم السلعية، وكان يقدر عدد المتسوقين إليه من الأهالي بحوالي 80 إلى 10 آلاف شخص.[2]

وكذلك من الأسواق الأسبوعية نجد: سوق مدينة المدية، الذي كان يعقد كل يوم جمعة. وكان يراقبه حرس الحاكم، والذي كان يتوجب على القوافل التجارية به المحملة للبضائع أن تدفع رسوم خروجها من المدينة.[3]

جدول لبعض واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحلية.[4]

المدن	بعض الواردات المحلية
بجاية	الخشب– الحديد– الأدوات الحديدية
بسكرة	الجمال– التمور– الحناء– الحايك
البليدة	الصوف– البرانس– الفراصد– الثلج
تلمسان	الحايك– البرانس
بايلك التيطري	الصوف– الأغنام– القرمز
جيجل	الخشب
دلس	العنب
دار السلطان	الخضر– الفواكه– الخشب– الفخار
شرشال	العسل– العنب– التين– الزبيب
الصحراء	ريش النعام– الجمال– التمور
عنابة	المرجان– التبغ– الزبدة– القديد
بايلك الغرب	الحبوب– الخيل– الملح
بلاد القبائل	التين المجفف– الزيت– الزيتون– الصابون– الفحم– الثلج

1– بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص660.

2– نصر الدين سعيدوني، **الكامل في التاريخ**،المرجع السابق، ص67.

3– المرجع نفسه، ص99.

4–نقلا عن: أمين محرز، المرجع السابق، ص ص194–195.

قسنطينة	القمح– الصوف– جلود الماعز– البرانس– الزرابي
القل	الشمع– الزبدة– الزيت– التين
معسكر	القرمز

المطلب الثاني: أسعار المواد بالأسواق الجزائرية.

أ– المواد الزراعية: وكانت أسعار المواد الزراعية سواء نباتية أو حيوانية في أسواق الريف القسنطيني في عهد الباي صالح، وذلك مع نهاية القرن 18م.

– المواد الزراعية النباتية:

– البقول والخضار: بمختلف أنواعها كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والدلاع والبطيخ، الذي أصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه إلى أسواق المدن للاستهلاك، وقد حفظت لنا سجلات ومذكرات الرحالة أسعار مختلف هذه البقول والثمار. فعلى سبيل المثال كانت مائة (100) حبة من البصل تباع بـ 30 سنتيم، ومائة (100) حبة من الطماطم بما يعادل فرنكا واحدا بالجزائر.[1]

– المزروعات ذات الطابع التجاري: كالقطن والكتان والأرز والتبغ، فكان الأرز ينتج بنواحي مليانة المتاخمة لنهر الشلف، وبالقرب من معسكر ومستغانم وفي الجهات الغربية من متيجة. وقد بلغ ما كان ينتج منه أواخر العهد العثماني 6 آلاف صاع، كما أن القطن كان يستنبت في سهول ميلة والشلف وجهات مستغانم، وكان محصوله يوجه إلى المدن لمعالجة خيوطه المستخدمة في نسيج الملابس. أما التبغ فكان يزرع في نواحي عنابة وفي جهات دار السلطان وفي بعض الواحات الصحراوية، وقد تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيب نكهته، وبإقبال المدخنين عليه. حتى أصبح القنطار منه يباع بما لا يقل عن 20 بوجو، وكذلك عرف تبغ أولاد شبلي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة حتى عد من أرقى الأنواع في العالم.ويضاف إلى هذه المزروعات ذات الطابع التجاري، إنتاج العسل والشمع الذي كانت تشتهر به الجهات الشرقية من الجزائر "إقليم عنابة والقالة".[2] والأقاليم الجبلية ببايلك الغرب الممتدة من رأس فالكون إلى الحدود

1– صالح عباد، المرجع السابق، ص339

2– نصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني...**، المرجع السابق، ص200.

الغربية، وقد كان الأهالي يستهلكون جزءا منه ويبيعون الباقي لوكلاء البايلك.[1]

ب- أسعار بعض المواد الصناعية والحرفية: كانت الأسعار لبعض المواد الصناعية والحرفية بالريف الجزائري تختلف من سوق إلى آخر، وكذلك من نوع إلى آخر. وذلك حسب درجة النوع والكم ومن أمثلة ذلك نجد كالآتي:

- مقابض المسدسات والبندقيات وأسعارها تختلف حسب اختلاف النوعية وتباين درجة الجودة.

- كان النوع الممتاز للسلاح والبندقيات يتراوح سعره بين 64-68 ريال. أما النوع الحسن فكان سعره 32 ريال، والنوع العادي بـ 30 ريال

وبالإضافة إلى ذلك نجد أسعار الذهب التي كانت تختلف حسب النوعية ودرجة الجودة، ومن أمثلة ذلك نجد: أن البلاتين والذهب الأبيض العادي كان سعره بـ 80 ريال، والبلاتين الفضي بـ 24 ريال.

أما بالنسبة لبعض المواد الحرفية فكنا نجد: بأن الحايك الجيد التي كانت تلبسه النساء الجزائريات فكان سعره يقدر بـ: نصف سكوين. وكذلك كانت هناك الأحزمة المطرزة بخيوط الذهب فكانت قيمتها ما بين 25 و 30 سكوين للحزام الواحد.[2]

المطلب الثالث: العملة المتداولة[3].

إن أساس أي تعامل تجاري سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي هي العملة، التي كان يتعامل بها التجار، ونجد من بينها العملة المحلية والأجنبية.

1- العملة المحلية: وكانت تضرب بدار النقود، غير بعيدة عن جامع كتشاوة قبل أن يختار لها الداي خوجة مقرا جديدا بالقصبة ملحقا إيها بالخزينة العامة. وذلك بعد أن أتم نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة، وهي أنواع:

- النقود الذهبية: وكانت تتمثل في السلطاني[4] أو السكة الجزائرية، أو نصف السكة

1- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص ص666-667.

2- دوان بوعفالة، المرجع السابق، ص196.

3- ينظر ملحق رقم(02).

4- السلطاني: هو المصطلح الذي استخدم للذهب العثماني المضروب في مصر وطرابلس وتونس والجزائر.ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **النظام المال**، ص192.

أو نصف السلطاني، وربع السكة وربع السلطاني، والسلطاني الجديد ولم تكن كثيرة التداول، وتميزت بشكلها المستدير.[1]

– النقود الفضية: وكانت أكثر أنواع النقود المعدنية استعمالا، وكانت حسب المعلومات تتوفر على منجمين أحدهما ببلاد القبائل الكبرى والآخر ببلاد الحراكتة، وقد حاول أحمد باي آخر بايات قسنطينة استغلال هذا المنجم رغم رداءة نوعه وقلة مردوده، ليغطي نقص العملة في إقليم قسنطينة. وهي أنواع: "ريال، بوجو، أو قرش جزائري صغير أو ربع بوجو، أو ثمن بوجو".

– النقود النحاسية: إن هذه النقود ضعيفة تتلاءم مع التجارة في المبادلات ، وهي أنواع: "خروبة، دراهم الصغار".[2]

جدول النقود الذهبية الجزائرية.[3]

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود
– السكة الجزائرية أو السلطاني	– 8.5 بدقة شيك[4] 13.5 بدقة شيك 10 بدقة شيك أو 11 فرنك 9 إلى 10 بدقة شيك 8.5 فرنك 28.66 فرنك
– نصف السكة أو نصف السلطاني	– 6.75 بدقة شيك أو 14.28 فرنك

1– المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني –العملة، الأسعار، المداخيل–**،ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص144.

2– عبد القادر حليمي، "القروض والنقود في الجزائر خلال الحكم التركي"، **مجلة الأصالة**، ع7، منشورات المكتبة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص76.

3– وضع الجدول بناء على: – نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص193.

– عمار عمورة، المرجع السابق، ص59.

4– بدقة شيك: وتعني بالغة العربية الدرهم الأبيض، وقد شاع استعمالها بالإيالة الجزائرية. ينظر: نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص192.

	4.449 فرنك
– ربع سكة أو ربع سلطاني	– 3.60 بدقة شيك
	3.80 فرنك
	7.16 فرنك
– السلطاني الجديد	– 8.89 فرنك

جدول النقود الفضية الجزائرية.[1]

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية
– ريال، بوجو، أو بدقة قوردة، أو قرش الجزائر أو قرش صغير	3 بدقة شيك أو 1.86 فرنك
	1.80 فرنك– 1.60 فرنك– 0.75 فرنك
– ربع بوجو	– 0.471 فرنك، 0.45 فرنك
– ثمن بوجو	– 0.375 بدقة شيك
– زوج بوجو أو دورو[2] الجزائر	– 6 بدقة شيك، 3.723 فرنك
– بدقة شيك أو ريال درهم[3]	– 0.45 فرنك، 0.578 فرنك، 0.33 فرنك ، 8 موزونة
– نصف بدقة شيك	– 0.31 فرنك، 0.17 فرنك، 4 موزونة
– الصائمة	– 50 أسبر
– الموزونة	– 0.125 بدقة شيك، 0.75 فرنك
– زوج موزونة	– 0.25 بدقة شيك، 3.155 فرنك

1– نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص194.

2– الدورو: وهي قطعة نقدية فضية تعادل زوج بوجو .ينظر: بلبراوات بت عتو، المرجع السابق، ج1، ص776.

3– الدرهم: هو قطعة نقدية من الفضة، تعرف عادة بالبوجو أو ريال بوجو، ضربت هذه العملة بالجزائر. وكانت شائعة الاستعمال اليومي، حتى اعتبرت الوحدة النقدية الأساسية، وزنها 10 غرام. ينظر: المرجع نفسه، ص775.

جدول النقود النحاسية الجزائرية.[1]

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية
– خروبة	– 0.16 بدقة شيك، 0.3875 فرنك
– غرامس دراهم صغار	– 0.0134 فرنك
– زوج غرامس صغار	– 0.0053 فرنك
– أسبر شيك[2] أو دراهم صغار	– 0.0026 فرنك

2– العملة الأجنبية: امتازت هذه العملات بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها. ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر العثماني تحصل على هذه النقود الأجنبية، هو تعاملها مع الشركات الأجنبية، وحصولها على حصتها من الإتاوات والهدايا الدولية. ومن بين العملات التي احتلت مكانة خاصة في أسواق الجزائر نجد: الاسبانية، والتونسية، والمغربية، والتركية.

– العملة الإسبانية: ومن أهم أنواعها: – الدبلون الذي هو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب، الدوكة التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي. الكرونة كان لها رواج كبير في كافة بلدان البحر الأبيض المتوسط الغربي، وأيضا الدورو الإسباني: وهو عملة مستعملة في الجزائر، أما الدرهم أو الريال الإسباني فانتشر وسيطر على الأسواق بسبب وجود معامل مختصة في صنعه.[3]

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك عملات الدولة العثمانية وتونس والمغرب متداولة في الجزائر منها: السلطاني أو المحبوب العثماني، السلطاني المغربي، والمثقال المغربي، والموزونة المغربية، والفلس المغربي، والسلطاني التونسي، والدرهم الناصري، والفلس أو الأسبر القفصي التونسي.

1– نصر الدين براهمي، المرجع السابق، ص187.

2– أسبر شيك: "دراهم صغار" هي قطع خام من النحاس الذي يتم تبييضه، أو هو مزيج معدني تم صفيحه وتقطيعه بشكل غير متقن إلى مربعات غير منتظمة. حيث لا يكاد يرى نقشها. ينظر: نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص300.

3– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص ص185–186.

إلا أنه في أواخر العهد العثماني برزت ظاهرة تزوير النقود ، ومن المراكز التي اشتهرت بصناعة النقود المزيفة نجد: آيت الأربعاء، بني عباس، ووادي بجاية، وبني جنات وغيرها، وذلك لوجود المواد الخام في الجبال المحيطة بها. وقد لجأت هذه القبائل إلى صرف منتوجاتها النقدية في الأسواق عن طريق قبائل مجاورة لقبائل بني يني وبني مغيلة، وبني درار، وبني وصيف حتى لا يكتشف أمرها.[1]

المطلب الرابع: المحتسب "إدارة الأسعار والأسواق"

تحتل الأسعار مكانة هامة في اقتصاد الجزائر العثمانية، إذ يتعلق أمرها بالتوازنات الاستهلاكية للمجتمع بمختلف فئاته بالبلاد الجزائرية مدنا، وأريافا، فكان الداي عند توليته المنصب يقسم اليمين للمحافظة على قوانين السعر، ودعم مراقبة أسعار الأغذية بالدرجة الأولى، من خلال دعمه لادارة الأسعار المسماة وقت ذاك بالحسبة. وهكذا كانت تشتغل الحسبة مكانة متميزة في الإدارة الحضرية بالمدن، فأخذت تطورا كبيرا من الناحية الإدارية خصوصا في العهد العثماني.

وعمل المحتسب عمل ميداني إذ تراه يجوب السوق والشوارع، ويستمد سلطته من القرآن والسنة النبوية. فكان هو المسؤول عن السوق بالدرجة الأولى حتى إنه سمي بصاحب السوق. وكان يساعده في دائرة اختصاصه شيخ المدينة، وشرطتها في السهر على السير الحسن للمدينة، فكانت صلاحيات المحتسب كالآتي:

- مراقبة جودة البضائع ونوع السلع من مختلف البضائع.
- تحديد ووتثبيت الأسعار وتسجيلها ومراقبة تنفيذها في السوق.
- مراقبة جودة الخبز.
- تحديد ومراقبة المكاييل والموازين، والقياسات والنشاط التجاري والحرفي داخل السوق.[2]
- التأكد من مطابقة المواد المصنوعة للقواعد المرسومة والمتعارف عليها.

بالإضافة إلى ذلك نجد بأن المحتسب قد استعان في أداء مهامه، بمساعدة القاضي

1- صالح عباد، المرجع السابق، ص345.

2- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، ص385.

والأمناء، وأمين الأمناء، وكانت أجرته عبارة عن مبلغ محدد يتقاضاه من السلع الواردة إلى السوق. فهو مثلا: كان يأخذ نصف ريال عن كل رأس غنم، وسبع قطع ذهبية عن كل حمل من التمر الواردة من الجنوب.

المبحث الثاني:معاملات وضوابط النشاط التجاري.

المطلب الأول: العوامل المتحكمة في النشاط التجاري.

أ- عوامل ازدهار التجارة:

- طبيعة البنية ونوعية المناخ: أدى تنوع المحصول الزراعي واختلاف نمط الحياة من منطقة إلى أخرى وأدى ذلك إلى تنشيط التبادل التجاري[1]، وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين أقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء، ونواحي الأطلس الصحراوي. وبفضل هذا التكامل في انتاج المواد والمحاصيل، أصبحت المناطق العمرانية الواقعة عند ملتقى هذه الأقاليم ، أوالتي تنتهي عندها الطرق الآتية منها والمؤدية إليها تؤلف مراكز تجارية مهمة مثل: بوسعادة حيث تلتقي في بعض الأحيان قوافل تتألف من 500 إلى 600 جمل، وكذلك البرواقية وبوغار وبسكرة أو تشكل أسواقا رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتعارف وتبادل البضائع والسلع مثل: سوق عين اللوحة بتيارت، وسوق الأربعاء بالقرب من الجلفة، وسوق العثمانية إلى الغرب من المتوسط.[2]

- تشجيع الحكام على التبادل التجاري: عمل الحكام على تشجيع التبادل التجاري، وذلك حتى يتحكموا في القبائل التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم، عندما تضطرها الحاجة إلى مبادلة إنتاجها الحيواني والزراعي بما تحتاجه من سلع وبضائع في الأسواق الخاضعة لسلطة البايلك وحتى يؤكد الحكام نفوذهم على تلك القبائل كانوا يلجؤون إلى إقامة الأسواق الأسبوعية. أو الموسمية التي كانت تعرف غالبا بأسماء الأيام التي تعقد فيها بالقرب من الحصون وكانوا فرسان المخزن لا يترددون في معاقبة كل عشيرة. تسمح لنفسها بالتبادل التجاري خارج هذه الأسواق. ففي عام 1825 تعرضت قبائل جنوب

1- نصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص197-199.

2- صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تح تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص32-33.

التيطري إلى مهاجمة فرسان المخزن أيضا وفرق الحامية، بسبب مقايضة هذه القبائل لإنتاجها من الحبوب، والأصواف، وتمور القبائل الصحراوية المعادية للبايلك.

بالإضافة إلى الخبرة التجارية التي اكتسبها التجار وذلك عن طريق معاملاتهم في عدة مجالات، وهذا ما أعطى نشاطا وحيوية للتبادل التجاري بين الأرياف والمدن.[1] وكذلك نجد أن الأسواق كان لها كذلك دورا هاما في تنشيط الحركة التجارية بين المدينة والريف، وأيضا شجع على حركة البيع والشراء خاصة إذا كانت هذه الأسواق منظمة لأن تنظيمها في حد ذاته عامل مهم في ازدهار التجارة. فهو أمر ييسر للتاجر والمشتري عدم الوقوع ضحية التلاعب بالأسعار، ويسهل الانتقال من تاجر إلى آخر ويتيح لكل تاجر أن يعرض سلعه دون متاعب.[2]

كذلك نجد الطرق التي لها دور هام ومهم في سيرورة الحركة التجارية، حيث نجد بأنها تربط المدن بالأرياف، كما لا ننسى وجود النقود والدنانير والدراهم التي كانت هي العامل الأساسي بين التجار في المعاملة، وأيضا نجد: المكاييل المتنوعة والمقاييس المختلفة، هذا ما سهل عملية التبادل التجاري بين الريف والمدينة وأدى ذلك أيضا إلى نمو التجارة.

وأيضا من بين العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة نجد كثرة المنتجات والتبادل التجاري، وهذا ما دفع بالحركة التجارية إلى التقدم والازدهار.

ب- العوامل التي أضرت بالنشاط التجاري:

ومن بين العوامل التي أضرت بالنشاط التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني نجد:

- انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية التي كانت المصدر الرئيسي لعيش الفلاحين. وأيضا الامتيازات التجارية التي كانت تعود إلى

1- شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية –تونس، الجزائر، المغرب من الفتح الإسلامي إلى 1830**-، دار المغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص116.

2- نصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية**...، المرجع السابق، ص426.

اتفاقيات ثنائية بين الباب العالي والدول الأخرى، وأيضا لنا نجد بأن كان اليهود تستحوذ على النشاط التجاري.

– عدم اتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية. وكذلك احتكار الدول الأوروبية لتجارة المواد الأولية.

– صعوبة المواصلات التي كانت تؤدي بالتجار إلى سكان المدينة والريف.[1]

المطلب الثاني: طرق المواصلات التجارية[2].

كانت العلاقات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى للإيالة "الريف والمدينة"، قائمة عبر شبكة من الطرقات والتي يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها وأهميتها إلى:

– طرق رئيسية: والتي عرفت أيضا بالطرق السلطانية. والتي كانت تربط بين الجزائر وعواصم البايلك قسنطينة، المدية، ومازونة (ثم معسكر)، وعلى طول هذه المحاور الثلاثة، كانت تتوالى سلسلة من الأنزال، والقناطر، والأبراج التي كانت تحرسها القبائل المخزنية، وكانت الطرق الرئيسية تؤمن في وقت نفسه حركة المبادلات التجارية، وتنقل موظفي الإدارة والمحلات الموجهة بجمع الضرائب.[3]

– طرق مواصلات ثانوية: كانت تربط بين الجزائر وأهم مدن وقرى دار السلطان، وقد عرفت عناية خاصة من طرف الحكام الذين أنشأوا عليها العديد من الجسور والعيون مما شهل كثيرا تنقل الأفراد، ونق البضائع من وإلى العاصمة وكانت الطرق الأكثر ارتيادا هي: طريق البليدة، وطريق القليعة، وطريق برج سباو "دلس"، وطريق شرشال، والطريق بين شرشال وملیانة، وطريق الجبل الرابطة بين برج الحراش والمدية.

وكانت وسائل النقل الأكثر استعمالا من طرف التجار هي القوافل التي كانت تحمل

1- عبيدة مغزي مداني، الأوضاع الاقتصادية والسياسية ليهود الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي 1792-1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، إشراف: ميسوم بلقاسم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص23.للمزيد ينظر كذلك: نصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني...**، المرجع السابق، ص201-205.

2- ينظر ملحق رقم (03).

3- خليل الساحلي أوغلو، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني –بحوث ووثائق وقوانين–**، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2000، ص84-86.

مختلف المؤن والمنتجات على ظهر الحمير، والبغال والجمال. من مختلف الأنواع "خضر، فواكه، زيت، حبوب، جلود ...الخ".[1] وبالمقابل كانت القوافل التجارية تأخذ بالاتجاه المعاكس "المدينة إلى الريف" حاملة معها منتجات حرفية محلية الصنع، ومواد كانت تستوردها من الخارج مثل: البن، السكر، التوابل، العطور، الورق...الخ نحو الأسواق الريفية.[2]

بالإضافة نجد طرق المواصلات التي تربط المدن الجزائرية بعضها ببعض منها:

– الطريق الذي يربط مدينة الجزائر بالداخل المتمثلة في الطريق الشرقي الذي يربط باب عزون ثم يمر بقنطرة الحراش، ثم ينحني إلى الجنوب يمر بخنشلة ثم البويرة، ثم سهل مجانة ليصل بمدينة قسنطينة خاصة بايلك الشرق.

– الطريق العرضاني الشمالي يربط تونس بفاس مرورا بمدن الكاف وقسنطينة وسطيف، وحمزة، الجزائر، وهران وتلمسان.

– الطريق العرضاني الجنوبي يربط وادي سوف بالعاصمة ويمر بمدينتي بسكرة وبوسعادة.

– الطريق القطري الشرقي والذي يربط وادي ميزاب بتونس مرورا بمدن الأغواط وبوسعادة وقسنطينة.

كذلك نجد طريق وادي سوف يقطع غدامس في عشرة أيام، ولكنه محفر بالمخاطر بسبب ما فيه من كثبان رملية.[3]

المطلب الثالث: رسوم المكس على الأسواق في الريف والمدينة.

1– حياة قرابن وسعاد بن حركات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800–1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015–2016، ص43.

2– محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص66.

3– مخطاري مباركة، التحولات الاقتصادية بالجزائر العثمانية (1518–1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف: دريس بن مصطفى، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012–2013، ص50.

نصبت السلطة التركية قائدا على كل سوق يقام في المدينة أو بالريف وموظفا على كل بضاعة يراقب دخولها وخروجها وتتجلى مهمة هؤلاء في استخلاص المكوس[1]، وتنظيم جباية البضائع والسلع ومراقبة القوافل التجارية الداخلة إلى السوق والخارجة منها، وبالتالي أشعرت هذه المكوس سكان الريف المستعصي والنائي بوجود السلطة المركزية، وأنها ذات تأثير قوي في الحياة الاقتصادية. ويمكن تسجيل أمثلة لبعض المكوس على بعض السلع:

- قنطار من الكتان يؤخذ عنه رسم قدره خمسة وعشرون (25) درهما.
- خمل من التمر يؤخذ عنه رسم خمسون (50) درهما.
- حمل من الزيتون يؤخذ عنه مقدار رسم خمسون (50) درهما.
- قنطار من الأرز يؤخذ عنه رسم مقداره عشرون (20) درهما.[2]

المطلب الرابع: الضرائب المشتركة بين الريف والمدينة.

1- الدنوش[3] والعوائد الفصلية: وتساهم فيها بايلكات الشرق والغرب والتيطري، وقيادة سيباو ودار السلطان بكميات معتبرة من الأموال والثروات. منها ما يذهب إلى خزينة الدولة، ومنها ما يحظى به موظفو الدولة في شكل: هدايا وترضيات عينية ونقدية، تسلم في مواعيد محددة وطرق مختلفة متعارف عليها، فإذا تكفل الباي بتقديمها شخصيا كل ثلاث سنوات عرفت بالدنوش الكبرى. وإذا قام خليفة الباي بتبليغها في فصلي الربيع والخريف أطلق عليها "الدنوش الصغرى" أو العوائد.[4]

وتعتبر الدنوش والعوائد الفصلية تكثر أو تقل تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة في كل منطقة، وبهذا يأتي البايلك في معظم الأحيان في الطليعة من حيث كمية الدنوش التي يساهم بها. وكذلك مما يلاحظ ومن الدلائل التاريخية التي تثبت أن الدنوش تدفعها كل من المدينة والريف معا، والتي كان يفرضها الحكام على التجار في الأسواق وذلك

1- المكس: وهو الرسم على مبيعات الأسواق. ينظر:

2- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص676.

3- الدنوش: تقدم غالبا كل 6 أشهر، وتستغل في شراء الباي للهدايا المخصصة للداي، فهي معونة من طرف سكان الأرياف الخاضعة للسلطة التركية. ينظر:

4- بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، ص666.

لدفع الغرامة.[1]

2- ضريبة الغرامة أو حق العسة[2]: فرضت هذه الضرائب على المناطق المستعصية بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية مثل: إقليم سيباو والشمال القسنطيني، عوضا عن العشور، وهي تسدد إما نقدا أو عينا وغالبا ما تؤخذ في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى سكان هذه الأرياف المستعصية. أما القبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات، تفرض عليها الغرامة عن طريق الزويجة. أما العشائر التي تعتمد في حياتها على الرعي والانتاج مثل الحنانشة والنمامشة بباياك الشرق، وأولاد مختار بالتيطري فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة.[3]

أما المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر. كانت تكتفي بالمراقبة المشددة على الأسواق والمناطق الحيوية التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية أو الصحراوية أو الهضابية لاستبدال منتوجاتهم المحلية بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات، أو لطلب المراعي الضرورية لقطعانهم في فصل الصيف وذلك للحصول على حق المرور لقوافلهم لتصريف بضاعتهم.[4]

3- اللزمة[5]: وهي ضريبة سنوية، تستخلص من المحاصيل الزراعية، وهي ضريبة مفروضة على قبائل الرعية وكان القياد يكلفون شيوخ الدواوير في الأرياف بجمعها.[6]

1- نصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص82.

2- ضريبة حق العسة أو الغرامة: فرضت على المناطق المستعصية بالصحراء والهضاب العليا، وهي تسدد إما نقدا أو عينا.ينظر: بلبراوات بت عتو، المرجع السابق، ج2، ص782.

3- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص49-50.

4- حسن الوزان، **وصف افريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الاخضر، ج2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1983، ص27.

5- اللزمة: هي ضريبة سنوية، تتغير تسميتها حسب الجهات، وكانت تدفع نقدا. لكن أحيانا تستخلص من المحاصيل الزراعية. ينظر: بن عتو بلبروات، المرجع السابق، ج2، ص793.

6- سيمون بفايفر، **مذكراته عشية الاحتلال**، تر: أبو العيد دودو، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص73.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر خلال العهد العثماني استخلصنا النتائج التالية:

1- عرفت التجارة تنوعا واختلافا كبيرا في المنتوجات مما أدى إلى المبادلات التجارية الداخلية بين الأرياف والمدن بصفة خاصة والتجارة الخارجية بصفة عامة.

2- كانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان الريف والمدينة تنظم داخل الأسواق لكي تتم فيها عملية تبادل السلع.

3- بروز العملة المحلية والأجنبية المتداولة والتي كان يتعامل بها التجار في مختلف الأسواق.

4- انعقاد الأسواق الأسبوعية والموسمية والسنوية في كل من الريف والمدينة والتي كان يعرفها التبادل التجاري للمناطق الجبلية كمنتوجات المناطق السهبية.

5- ظهور المراكز التجارية الكبرى المختلفة بالريف والمدينة ودورها المهم في عملية التبادل التجاري.

6- الاعتماد كذلك على القوافل التجارية التي كانت تجوب مختلف أنحاء المدن والأرياف من أن تزود المناطق بمختلف السلع وكانت إما تتم عن طريق المقايضة أو التبادل بالمنتوجات فيما بينهم.

7- وجود منشآت تجارية أخرى ذات طابع اقتصادي وتجاري في نفس الوقت مثل الفنادق والمقاهي والتي كانت عبارة عن مخازن للبضاعة وأيضا كان الفندق ينزل به التاجر من أجل الاستراحة أو تبادل السلع أو من أجل انعقاد صفقات تجارية بين تجار الريف والمدينة.

8- كانت النشاط التجارية في العهد العثماني تخضع لرقابة صارمة من طرف البايلك وفي المدينة كانت تسندمهام تنظيم ومراقبة الأسواق إلى المحتسب أو أمين الحسبة الذي كانت تقع على عاتقه مسؤولية مراقبة النشاط التجاري وذلك عن طريق التأكد

من الموازين والمكاييل وأيضا جودة البضائع والسهر على ثبات الأسعار معاقبة المخالفين للقوانين بالجلد.

9- كان البايلك يفرض على حوانيت التجار والسلع التي تدخل الأسواق المدينة رسوما متنوعة تجبعلى يد أمناء وخوجات معنيين وخارج المدن كانت الأسواق الريفية تحت إشراف القايد الذي كان يحافظ على الأمن ويراقب البضائع المعروضة بالأسواق ويحصل على الرسوم المستحقةعلى البيوع.

10-كانت التجارة بين الريف والمدينة محدودة نظرا لضعف الإنتاج وضيق الأسواق حيث كانت التجارة نشيطة بين الشمال والجنوب وضعيفة بين الشرق والغرب، وهذا كله نتيجة الاختلاف المنتوجات بين الشمال والجنوب وتشابهها بين مدن الشرق والغرب.

11- كما نجد أن هناك أسواقا تنظم أسبوعيا وموسميا تباع فيها مختلف المنتوجات الزراعية والحيوانية وهذا يعود إلى الضعف الذي حل بالمبادلات التجارية الداخلية ويرجع إلى العديد من الأسباب التي تتمثل في قلة الأسواق بكل من الريف والمدينة، وكذلك انخفاض الدخل الفردي.

الملاحق

ملحق رقم (01): أسواق الجزائر في العهد العثماني 1750.

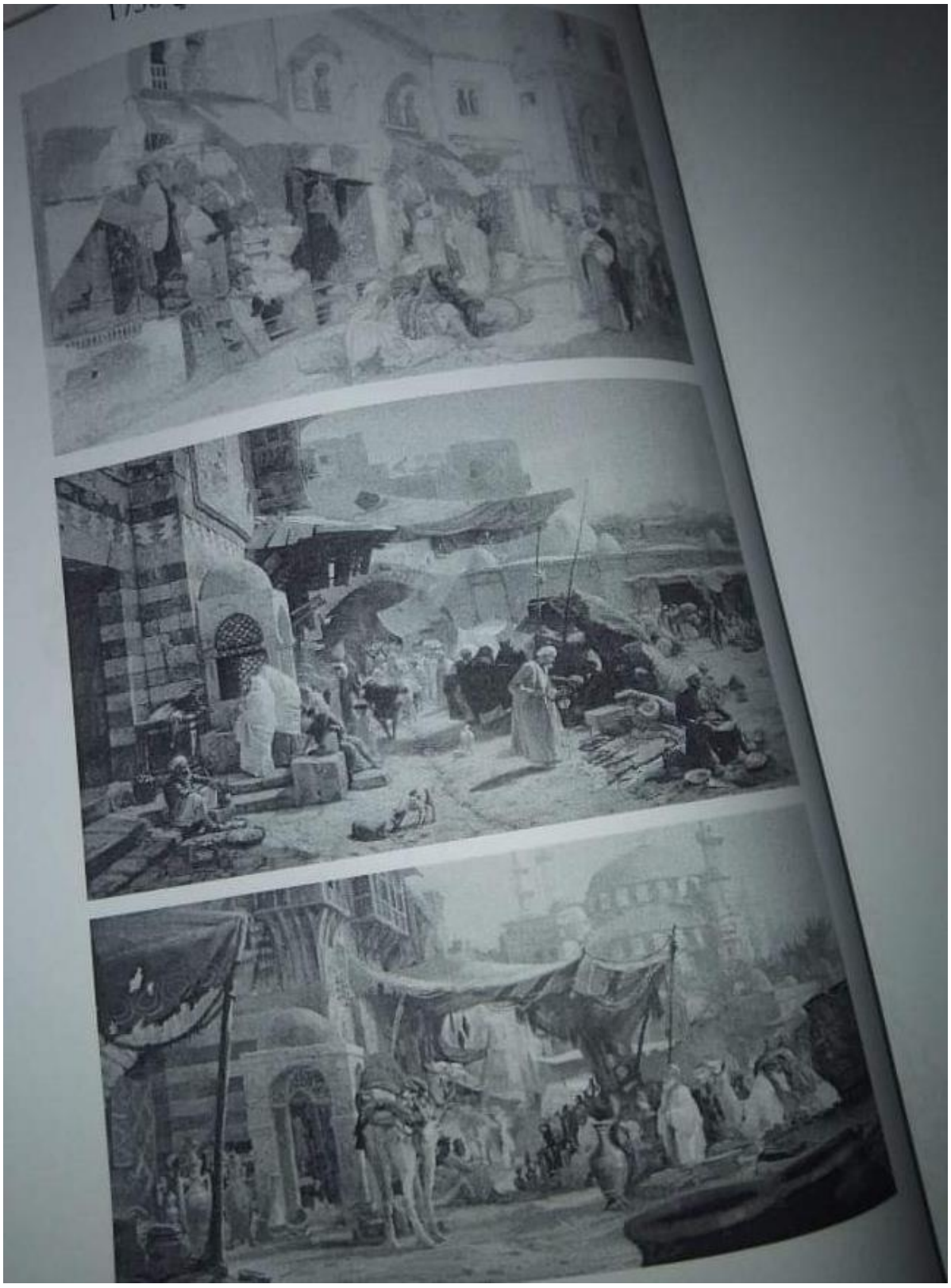

بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ج2، المرجع السابق.

ملحق رقم (02): العملة المتداولة في الجزائر العثمانية.

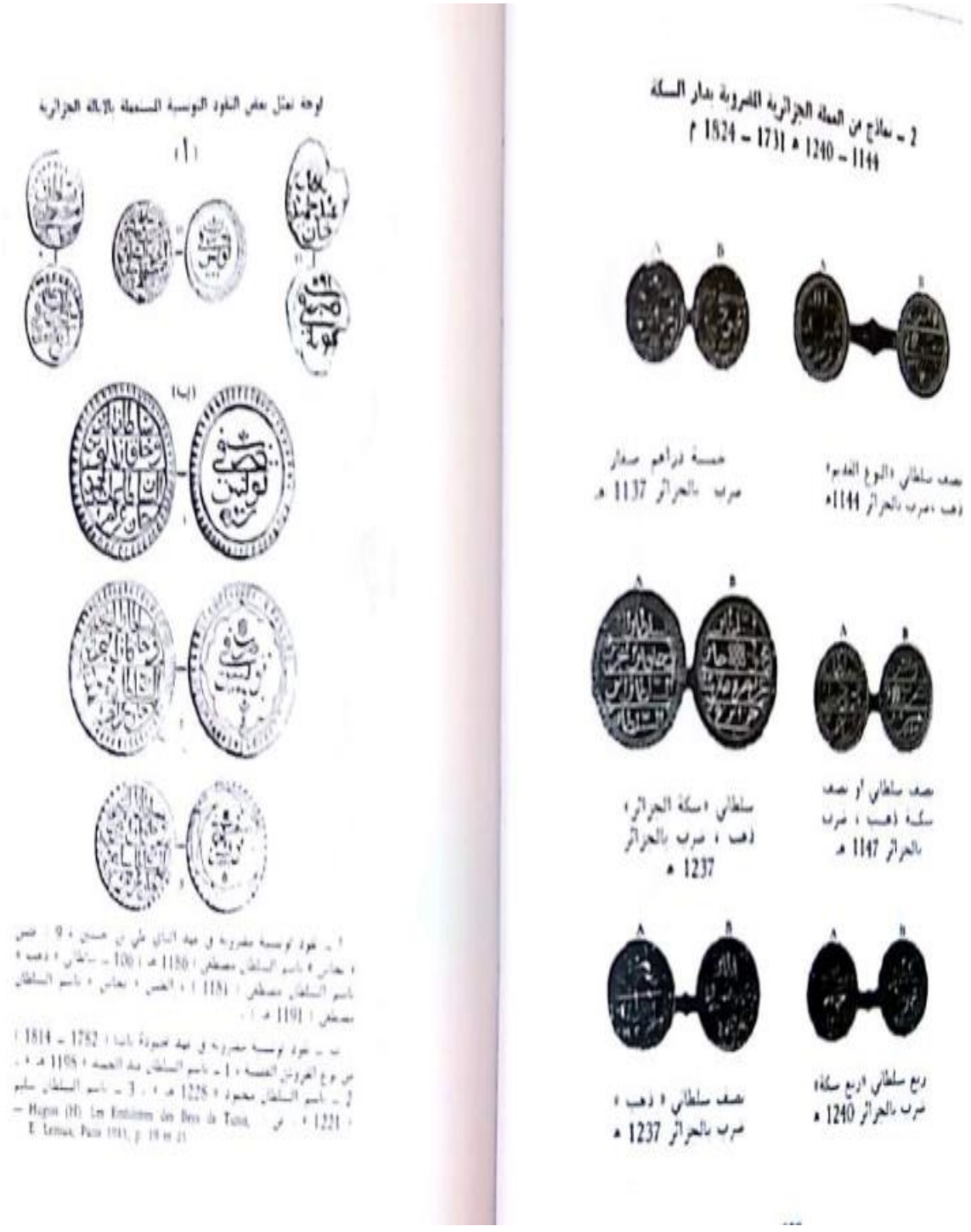

2 ـ نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة
1144 ـ 1240 هـ / 1731 ـ 1824 م

نصف سلطاني «النوع القديم» ذهب، ضرب بالجزائر 1144هـ

خمسة دراهم صغار ضرب بالجزائر 1137 هـ

نصف سلطاني أو نصف سكة ذهب، ضرب بالجزائر 1147 هـ

سلطاني «سكة الجزائر» ذهب، ضرب بالجزائر 1237 هـ

ربع سلطاني «ربع سكة» ضرب بالجزائر 1240 هـ

نصف سلطاني «ذهب» ضرب بالجزائر 1237 هـ

لوحة تمثل بعض النقود التونسية المستعملة بالايالة الجزائرية

(أ)

(ب)

أ ـ نقود تونسية مضروبة في عهد الباي علي بن حسين : 9 : خمس ، نحاس ، باسم السلطان مصطفى : 1150 هـ : 100 ـ سلطاني ، ذهب ، باسم السلطان مصطفى : 1151 : ، الخمس ، نحاس ، باسم السلطان مصطفى : 1191 هـ :

ب ـ نقود تونسية مضروبة في عهد الحسين باشا : 1782 ـ 1814 : من نوع الخروبة الخمسة : 1 ـ باسم السلطان عبد الحميد : 1105 هـ : ، من نوع الخروبة الخمسة : 1 ـ باسم السلطان محمود : 1228 هـ : ، 3 ـ باسم السلطان سليم : 1221 : ، في

– Hugon (H): Les Emissions des Beys de Tunis, E. Leroux, Paris 1941, p. 19 et 21.

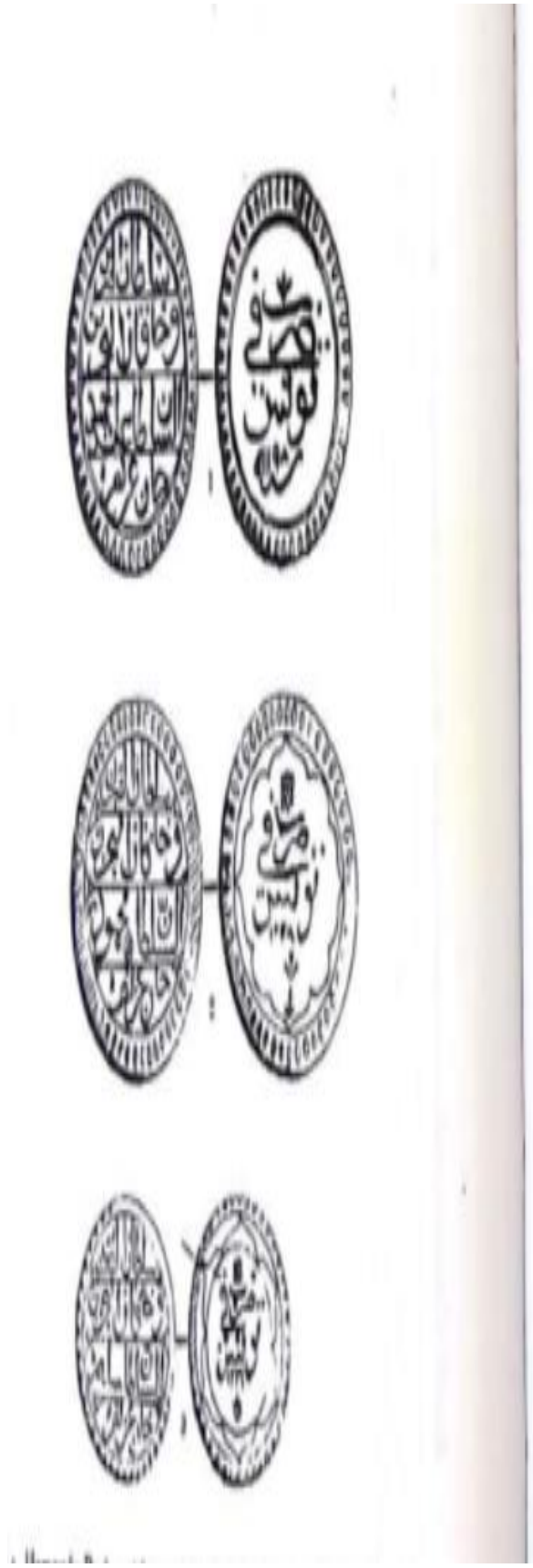

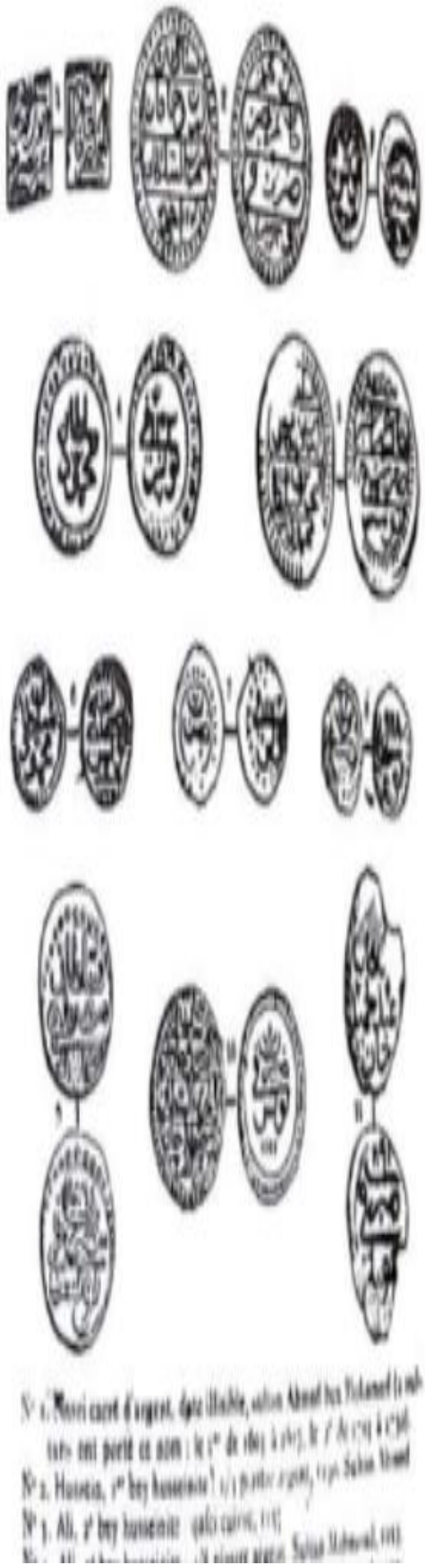

ملحق بالنقود المستعملة في الجزائر في العهد العثماني

1 . نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة من 1144 إلى 1240هـ (1731 - 1824)

ريال بوجو « فضة » ضرب بالجزائر سنة 1238

بدقة شيك « ربع بوجو » النوع القديم « فضة » ضرب بالجزائر 1185 هـ

زوج دراهم صغار « اثنين : اسبرشيك » نحاس ، الجزائر 1237

خروبة « نحاس مغلف بالفضة » مضروبة بالجزائر 1237 هـ

زوج بوجو «دورو ف الجزائر» (فضة) ضرب بالجزائر1238هـ

النقود الذهبية المستعملة في الجزائر أواخر العهد العثماني

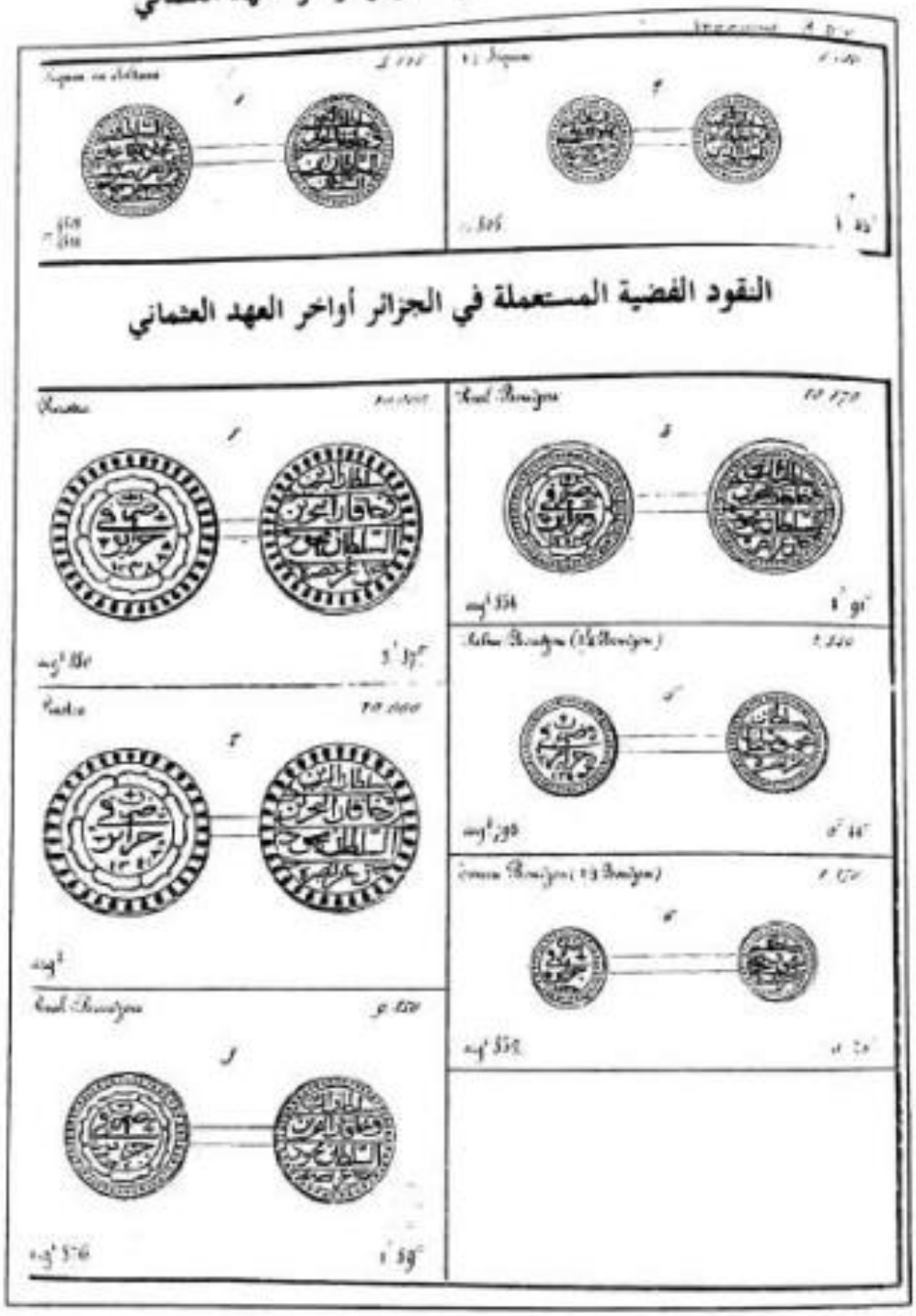

النقود الفضية المستعملة في الجزائر أواخر العهد العثماني

نصر الدين سعيدوني: النظام المالي..، المرجع السابق، ص 373-383-393-343.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر.

1- بفايفر، سيمون، **مذكراته عشية الاحتلال**، تر: أبو العيد دودو، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

2- خوجة، حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق تع تح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، (د.م.ن).

3- شالر، وليام، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تع وتح: إسماعيل العربي، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

4- الشويهد،عبد الله بن محمد، **قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1705**، ط1، تح وتق وتع: نصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، 2006.

5- العنتري، صالح، **مجاعات قسنطينة**، تح تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

6- ابن منظور، الإفريقي، **لسان العرب**، ج1، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، 1988.

7- هابنسترايت، ج. أو، **رحلة العالم الألماني ج. أو .هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1732م)**، تر وتق تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، (د.ت.

8- الوزان، حسن، **وصف افريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الاخضر، ج2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1983.

ثانيا: المراجع.

1- ألتر، عزيز سامح، **العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

2- أوغلو، خليل الساحلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني –بحوث ووثائق وقوانين–**، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2000.

3- براهمي، نصر الدين، **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، الأبيار، الجزائر،

2010 ، ص177.
4- بوحوش، عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،
5- بوعزيز، يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج1، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
6- جوليان، شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية –تونس، الجزائر، المغرب من الفتح الإسلامي إلى 1830**–، دار المغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، (د.ت).
7- الجيلالي، عبد الرحمن، **تاريخ الجزائر العام**، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة، الجزائر، (د.ت).
8- خنوف، علي، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق**، ط1، الجزائر، 2012.
9- الزبيري، محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).
10- سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
11- سعيدوني، نصر الدين، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني**، طبعة خاصة، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
12- سعيدوني، نصر الدين، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
13- سعيدوني، نصر الدين، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، (د.ط)، البصائر للنشر والتوزيع، (د.ت).
14- السليماني، أحمد، **تاريخ مدينة الجزائر**، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).
15- عباد، صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي 1500-1830**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).
16- بن عتو، بلبراوات، **المدينة والريف في أواخر العهد العثماني**، ج1و2، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر.

17- عمورة، عمار، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2002.
18- فارس، محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي (1830-1500)**، ط1، كلية الآداب، جامعة دمشق، 1969.
19- قنان، جمال، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.
20- محرز، أمين، **الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر، 2007-2008.
21- المدني، أحمد توفيق، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**، طبعة خاصة، الجزائر، 1948.
22- مروش، المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني –العملة، الأسعار، المداخيل**-، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
23- هلايلي، حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.

ثالثا: المجلات والدوريات:

1- بوعزيز، يحي، "الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن 19"، **المجلة الثقافية**، ع80، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984.
2- تيتة، ليلى، "تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القر 19"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع17، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ديسمبر 2014.
3- حليمي، عبد القادر، "القروض والنقود في الجزائر خلال الحكم التركي"، **مجلة الأصالة**، ع7، منشورات المكتبة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012.
4- سعيدوني، نصر الدين، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية الجزائر- تونس- طرابلس الغرب من القرن 10-14هـ/16-19م"، **حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية**، الحولية 31، قسم التاريخ، جامعة الكويت،

1431هـ/2010م.
5- سلطاني، أحمد، الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، ع7، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.
6- صحراوي، عبد القادر، "الأسواق في مدينة الحزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع1، جامعة سيدي بلعباس.
7- المشهداني، مؤيد محمود وسلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، **مجلة الدراسات التاريخية والحاضرية**، مج5، ع16، جامعة تكرت، نيسان 2013.
8- يوم 16 فيفري 2019، 53: 14 سا WWW.Startimes.com

رابعا: الرسائل الجامعية.

1- حماش، خليفة، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، جامعة قسنطينة، 2006، ص66.
2- داده، محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن 18 حتى 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد خير فارس، مكتب الخنساء، جامعة دمشق، 1985.
3- بن صحراوي، كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2008.
4- صغيري، سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
5- عجال، كريمة، يهود الجزائر ودورهم في تسهيل عملية الاحتلال الفرنسي 1830م، مذكرة مكملة لنيل الماستر، اشراف: محمد رشدي جراية، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014.
6- غطاس، عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 -مقاربة اجتماعية

اقتصادية-، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، إشراف: مولاي بالحميسي، ج1، جامعة الجزائر2، قسم التاريخ، 2000-2001.
7- قرابن، حياة وسعاد بن حركات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.
8- مخطاري، مباركة، التحولات الاقتصادية بالجزائر العثمانية (1518-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف: دريس بن مصطفى، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2012-2013.
9- مراح، فاطمة وحازم سمية، الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1766-1830، قسم التاريخ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.
10- مغزي، عبيدة مداني، الأوضاع الاقتصادية والسياسية ليهود الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي 1792-1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، إشراف: ميسوم بلقاسم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

خامسا: المصادر الأجنبية.

1 -Haedo, Don diego: **topographie et histoire générale d'Alger** ,trad: de monnereau et berbrugger, Rev. Afr ,1871.
2- Phan holxovier, Référence sur le commerce de la reige en aferique du nord in magherb è Sahara, études géographiques offettés s jean desporis société de géographie, Paris, 1973.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

الموضوع الصفحة

مقدمة.....1-4

الفصل الأول: تركيبة المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بالريف.....07

المطلب الأول: مفهوم الريف.....07

المطلب الثاني: سكان الريف.....07

1- قبائل المخزن.....07

2- قبائل الرعية.....08

3- قبائل الأجواد.....08

4- القبائل البعيدة عن نفوذ الحكم.....09

المبحث الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري بالمدينة.....09

المطلب الثالث: مفهوم المدينة.....09

المطلب الرابع: أهم سكان المدينة.....10

1- فئة الأتراك والكراغلة:.....10

2- قبائل الحضر.....12

3- الأجانب.....17

4- جماعة الزنوج.....18

5- جماعة المغاربة.....19

الفصل الثاني: ركائز النشاط التجاري بالريف والمدينة في الجزائر خلال العهد العثماني.

المبحث الأول: مراكز التواصل التجاري بالريف الجزائري.....22

المطلب الأول: الأسواق الأسبوعية.....22

المطلب الثاني: القوافل التجارية والباعة المتجولون.....24

المطلب الثالث: المراكز التجارية الكبرى بالريف الجزائري.....25
المطلب الرابع: نشاط اليهود التجاري.....26
المبحث الثاني: مراكز التواصل التجاري بالمدن الجزائرية.....27
المطلب الأول: الأسواق والسويقات.....27
المطلب الثاني: المراكز التجارية الكبرى بالمدن الجزائرية.....29
المطلب الثالث: الفنادق والمقاهي.....31
أ- الفنادق.....31
ب- المقاهي.....31
المطلب الرابع الدكاكين والحوانيت.....33

الفصل الثالث: النشاط التجاري في أرياف ومدن الجزائر العثمانية

المبحث الأول: الطرق والوسائل المتعامل بها ضمن النشاط التجاري.....35
المطلب الأول: المبادلات التجارية.....35
المطلب الثاني: أسعار المواد بالأسواق الجزائرية.....38
المطلب الثالث: العملة المتداولة.....39
المطلب الرابع: المحتسب "إدارة الأسعار والأسواق".....43
المبحث الثاني: معاملات وضوابط النشاط التجاري.....44
المطلب الأول: العوامل المتحكمة في النشاط التجاري.....44
أ- عوامل ازدهار التجارة:.....44
ب- العوامل التي أضرت بالنشاط التجاري.....45
المطلب الثاني: طرق المواصلات التجارية.....46
المطلب الثالث: رسوم المكس على الأسواق في الريف والمدينة.....47
المطلب الرابع: الضرائب المشتركة بين الريف والمدينة.....48
خاتمة.
الـــمـلاحـــــق.
قائمة المصادر والمراجع.

ملخص

أدى النشاط التجاري أواخر العهد العثماني إلى عدة مجالات منها الصناعة والزراعة وأهمها التجارة التي كانت هي عنوان موضوع البحث، لذلك نجد النشاط التجاري كان لديه عدة عوامل أدت إلى ازدهار الاقتصاد التجاري والبعض الآخر إلى انهيار التجارة، فكانت هناك عدة مراكز للتواصل التجاري بين الريف والمدينة بالجزائر أواخر العهد العثماني فنجد منها الأسواق الأسبوعية والباعة المتجولة بالإضافة إلى القوافل التجارية مثل قافلة تلمسان وقافلة اليهود التي كانت تجوب الأرياف لعرض مختلف البضائع على السكان.

الكلمات المفتاحية: النشاط التجاري، الأسواق، القوافل التجارية، العهد العثماني.

Résumé

L'activité commerciale à la fin de la période ottomane a débouché sur plusieurs domaines, dont l'industrie et l'agriculture, dont le plus important était le commerce faisant l'objet de la recherche. La fin de la période ottomane, y compris les marchés hebdomadaires et les vendeurs de rue, ainsi que des caravanes commerciales telles que le convoi de Tlemcen et le convoi juif, ont parcouru la campagne pour montrer les différents biens à la population.

Mots-clés: entreprise, marchés, caravanes commerciales, époque ottomane.

تم بحمد الله